جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومي

مذكرة خارجية رقم (١٣٤١)

# أبعاد توازن السوق العالمى للنفط

اعداد

د. حسن عبد العزيز حسن

فبراير ١٩٨٣

القاهرة
طريق صلاح سالم مدينة نصر

# أبعـــاد توازن السوق العالمى للنفط

اعداد الدكتور/ حسن عبد العزيز حسن

# المحتويـــــات


| | رقم الصفحه |
|---|---|
| تقـــديـــــم | |
| طبيعة سلعة النفط فى السوق العالمى | ١ |
| هيكل السوق العالمى للنفط | ٦ |
| جهـــاز التسعيـــر | ١٠ |
| المتغيرات التى تؤثر على استقرار السوق خلال الاجل القصير | ١٩ |
| ضوابط التحكم فى استقرار السوق خلال الاجل القصير | ٣٠ |
| ـ مدى مرونة دول الاوبك على التحكم فى العرض | ٣١ |
| ـ الأداره السليمه للمخزون | ٥١ |
| النتائـــج | ٥٤ |
| المراجـــع | ٥٨ |

# أبعاد توازن السوق العالمي للنفط

## تقديم :-

شهد السوق العالمي للنفط خلال العشر سنوات الاخيرة ، تصاعدافي أسعار النفط ،مصحوبا بفترات شح في المعروض ، معقوبة بوفرة في الامدادات،وتراجع في الاسعار • وقد تكررت هذه الظاهرة من شح الي وفرة في الامدادات اكثر من مرة خلال الفترة القصيرة الماضية ، بما يدعونا الى النظر اليها بعين الاعتبار• فتفهمنا للماضي ،بما يعرضه من تجارب الخطأ والصواب ، شرط ضروري للسير مستقبلا على الطريق السليم • وهو ما تسعى لتحقيقه الدراسة الحالية ، حيث تركز من خلال تحليل تجربة العقد الماضي على توضيح أبعاد توازن السوق العالمي للنفط خلال الاجل القصير ، بما يمدنا باللازم اتباعه للعمل على المحافظة على استقرار السوق خلال المستقبل القريب •

ولكي يمكن فهم تلك الابعاد ، التي تسيطر على توازن السوق العالمي للنفط ،تمهد الدراسة في البداية بشرح لطبيعة سلعة النفط في السوق العالمي، وتوضح هيكل هذا السوق ، وميكانيكية جهاز التسعير القائم فيه • تعقب ذلك بالدخول الى بيان المتغيرات التي تؤثر على استقرار السوق ، ثم تنتقل الى دراسة ما يحكم تلك المتغيرات من ضوابط تعمل على استقراره • وتختتم الدراسة باستخلاص التوصيات التي يمكن ان تساهم في الاستقرارالقصير الاجل للسوق •

## طبيعة سلعة النفط في السوق العالمي

١• القابلية للنفاد : وهذا يعني أن ما يتوفر من النفط في الطبيعة محدود بكميات معينة ، طبقا للسائد والمتوقع من مستويات التكلفة ، والمعرفة التقنية • فما يستخرج من نفط لا يمكن تعويضه بمثله ، الا بجهد استكشافي ، قد ينجح في العثور على قدر آخر في مكان آخر ، و قد لا ينجح • فللمحافظة على الاحتياطيات من النفط ، يستلزم الامر القيام باستثمارات هائلة ، تتصاعد مقاديرها مع الزمن ، نتيجة لارتفاع المخاطر التي تصاحب صناعة النفط ، وتزايدها مع الانتقال من الاماكن الاكثر وفرة نفطية الى الاقل وفرة والاكثر صعوبة ، والتي تتزايد فيها احتمالات عدم العثور عليه •

وتعني هذه القابلية للنفاد لبلد معين مصدر للنفط ، أنه باستخراج هذه الثروة الكامنة تحت الارض ، وتصديرها لفترة معينة - قد تطول أو تقصر على حسب كميات الاحتياطي المتوفرة ، وما يضاف اليها ، ومعدلات استنزافها - يتم بعدها نضوب مكامنها ، دون أن تحل محلها مكامن أخرى في أراضيها . وفي ذلك تختلف طبيعة سلعة النفط ، الداخلة في التجارة الدولية ، عن طبيعة أي مادة خام أخرى مصدرة ، يتم انتاجها بصورة دورية متجددة . ويمكن ادراك اهمية الطبيعة الاستنفادية للنفط ، اذا ما علمنا كذلك بأن الدول المصدرة لها ، هي في العالم دول المنتج التصديري الواحد .

٢. التجانس والتنوع : يتصف النفط في صورته الخام بالنمطية ، فهو يتكون من عنصري الهيدروجين والكربون ( باعتباره نوع من الهيدروكربونات العضوية ) ، الا أن هذه النمطية أو التجانس ليست كاملة ،فتتعدد أنواعه حسب التركيب الجزئي له . فترتفع كثافته ، وتقل جودته، بارتفاع نسبة عنصر الكربون الى عنصر الهيدروجين . وقد تعلق به شوائب كالمياه والاملاح والرمال ، كما قد ترتفع فيه نسبة الكبريت أو المواد الشمعية . وكلما كان النفط مشوبا ، كلما قلت جودته بصفة عامة ، وانعكس ذلك على السعر الخاص به .

وباختلاف التركيب الجزئي للنفط الخام ، تختلف خصائص ونسبة ما يمكن أن نحصل عليه من منتجات غازية وسوائل خفيفة وأخرى متوسطة وثقيلة عن طريق التقطير ( التكرير ) الاولى . ولتغيير نسب تلك المشتقات طبقا لمتطلبات السوق ، يستلزم مرور بعض المشتقات على عمليات تقطير وتصنيع اضافية . وترتفع التكاليف الاستثمارية والتكاليف الجارية لتلك العمليات ، اذا ما أعدت التركيبات الآلية لاستخدام خامات منخفضة الجودة (مرتفعة الكثافة ومرتفعة في نسبة الكبريت ) .

ويندر استخدام البنط في صورته الخام* ، وانما يتم تقطيره وتصنيعه الى العديد من المنتجات النفطية ، الذي يمثل الطلب عليها الطلب النهائي على خام النفط . وبالتالي نجد ان الطلب على خام النفط يمثل "طلبا مشتقا" .

---

* باستثناء في توليد الكهرباء في بعض المحطات باليابان

٠٣ العلاقة بالمصادر الاخرى للطاقة : يرتبط النفط ، وبخاصة مشتقاته ، بغيره من مصادر الطاقة بالعديد من العلاقات التشابكية • فهناك العلاقة التنافسية ، وكذلك علاقة الانتاج المشترك ، وأخيرا علاقة الاشتقاق • فبالنسبة للعلاقة التنافسية ، نجدها تقوم على اساس الاختلاف النسبي في التكلفة ، "و/أو" كفاءة استخدام النفط (أو بمعنى أصح أحد مشتقاته) مقارنا بغيره من مصادر الطاقة • فينحصر التنافس في بعض الاستخدامات على التكلفة ، مثال حالة انتاج البخار في الوحدات الانتاجية الكبيرة ،فهنا يتم المفاضلة بمقارنة التكلفة التي يتم تحملها ، نتيجة استخدام المصادر المختلفة لانتاج وحدة حرارية • ولكن في بعض الاستخدامات الاخرى ، نجد أن أساس المفاضلة ينحصر اساسا في نوع الخدمة ، مثل استخدام الجازولين كوقود لسيارات الركوب ، واستخدام الكهرباء في الانارة • ومن الناحية التاريخية ، نجد ان النفط قد تمتع بمزايا أساسية كوقود بالمقارنة بغيره من مصادر الطاقة ، مثل الفحم وحديثا الطاقة النووية • فهو سهل النقل ، نظيف لا يترتب على استخدامه تلوث في البيئة ، ويمكن بتكريره الحصول على العديد من المنتجات ، التي تخدم اسواقا وأغراضا متعددة ، كما أن له محتوى أعلى للطاقة في حجم معين • وعلاوة على ذلك ، فقد كان يتميز بانخفاض الثمن طوال عقدي الخمسينات والستينات ، مما أدى الى الاعتماد عليه ، وتصميم معدات وآليات الصناعة وأجهزة الاستخدام المنزلي والمرافق والانشاءات على أساس استخدامه ، وبالتالي نجد انه من بعد ارتفاع اسعاره خلال السبعينات ، أصبح يلزم لاحلاله بغيره من المصادر البديلة ، القيام باستثمارات هائلة في مجالات كثيرة ، مثل محطات توليد الكهرباء ، وأفران المصانع ونظم التدفئة • وغير خاف ما يصاحب ذلك من تغير في العادات المعيشية ، وما يقترن به من مشاكل اجتماعية وسياسية •

وهناك علاقة انتاج مشترك بين النفط والغاز المصاحب ، فانتاج الاول لابد أن يصاحبه انتاج الثاني • وكل من مصدري الطاقة له طبيعته المختلفة ، وسوقه المختلف • وينطبق الوضع نفسه على المشتقات المتعددة للنفط ، وان كان يمكن التحكم الى حد ما في نسب انتاجها في المصافي المتقدمة ،اذا ما كان هناك مبرر لتحمل تكلفة أعلى •

وكذلك توجد علاقة اشتقاق ما بين النفط ومصدر ثانوي مثل الكهرباء ، وكذلك ما بين المنتجات النفطية ذاتها وخام النفط ، وما بين المشتقات النفطية الاثقل والاخرى الاقل كثافة • والحكمة من تحويل مصدر طاقة الى غيره ،

هو ما ينصف به الاخير من سهولة أكبر في المناولة والنقل والاستعمال ، ولما يوفر فيه من صفات افضل . ويلاحظ أيضا بقدر تقدم الاقتصاد بدولة معينة ، وتعقد عملياته الانتاجية ، يقدر احتياجه الى نسبة أكبر من مصادر الطاقة ، التي تواجه استخدامات أكثر تفصيلا ودقة . ويعمل هذا على خدمة الطلبات الخاصة للمستهلك ، وخفض درجة المنافسة بين المصادر المختلفة للطاقة ، ولكن على حساب رفع خسائر التحويل .

ويترتب على العلاقات السابقة بين مصادر الطاقة ، سواء كانت تنافسية أو انتاج مشترك أو اشتقاق ، العديد من العلاقات السعرية المتشابكة ، فتغيير سعر أي مصدر من مصادر الطاقة ، يؤثر على اسعار المصادر الاخرى ، بسلسلة من التغييرات ، التي قد لا يسهل دائما التنبؤ بها، خاصة وانه وان اشتركت بعض مصادر الطاقة في مجال الاستخدام ، الا ان كلا منها يمر بصناعة تختلف كلية عن الاخرى ، في ظروفها الفنية ، وفي طبيعة سوقها . فقد يسود احداها سوق احتكاري ، ويسود الاخرى سوق تنافسي لأكثر من موزع . ومن هنا نجد ان درجة انعكاس تغير اسعار بعض مصادر الطاقة على اسعار المصادر الاخرى، يخضع للعديد من التفاصيل ، التي قد يصعب حصرها .

٤. الطبيعة الدولية : يعتمد النفط في نموه على التجارة الدولية ، فباستثناء الاتحاد السوفيتي ولدرجة أقل الولايات المتحدة الامريكية لدخولها منذ نهاية الستينات تجارة النفط العالمية ، وذلك لما يتوفر بهما من امكانيات نفطية كبيرة ، ولما يتمتعان به من استهلاك داخلي كبير، جعلهما يعتمدان على امكانياتهما الداخلية لفترة طويلة - ولا يزال الاتحاد السوفيتي يعتبر مصدرا صافيا . نجد أن توفر النفط بكميات كبيرة ، قد وجد في مناطق منخفضة الاستهلاك ، بسبب تخلفها الاقتصادي . وان الاستهلاك الكبير ، يتم في المناطق المتقدمة صناعيا ، والتي لا يتوفر فيها النفط بكميات كافية* . ومن ثم نجد ان تجارة النفط الدولية تحتل أهمية كبيرة ، خاصة من منطقة الشرق الاوسط الى أوربا الغربية واليابان ، ومن الشرق الاوسط ومنطقة امريكا الوسطى الى الولايات المتحدة الامريكية .

---

* أنظر : فاضل الجلبي - التطورات الاساسية لهيكل صناعة النفط العالمية - دراسات مختارة في الصناعات النفطية - الاوابك - الدورة الثانية لاساسيات صناعة النفط والغاز ١٩٧٨ - الكويت - ١٩٧٩ - ص ١٩ .

هذه الطبيعة الدولية تجعل ما يحدث من تغيرات هيكلية في صناعة النفط ، لا يقتصر أثره على عدد محدود من الدول ، بل يمتد بآثاره الى جميع انحاء العالم • كما ان لما يحدث من تغيرات دولية هامة ، أثره الواضح على صناعة النفط •

٥• الطبيعة التنموية الاستراتيجية : تستخدم مصادر الطاقة وبالذات النفط في كل الانشطة الانتاجية والخدمية ، وكذلك فيما ينفق من دخل عائلي لتلبية احتياجات الاستهلاك الفردي والعائلي • فتعد الطاقة احدى المدخلات الهامة في مجالات الانتاج والاستهلاك للمجتمعات الحديثة • فالطاقة بما تتمتع به من هذه الطبيعة الانتشارية ، تدفع البعض الى اعتبارها ذات طبيعة مثيلة "للعمل" ، أكثر من كونها واحدة من الموارد الطبيعية • ومن هنا تتضح أهمية أي عجز في عرض الطاقة ، أو تغير في أسعارها ، وبصفة خاصة النفط - لاحتلاله المركز الاول بين مصادر الطاقة الاخرى من حيث الاستخدام - على الانشطة الانتاجية والخدمية ، وعلى عمليات التنمية بصفة عامة ، ومستوى معيشة الافراد• هذا وان كان الطلب على النفط الخام طلبامشتقامن الطلب على المنتجات النفطية ، فكذلك يعد الطلب على المنتجات النفطية طلبا مشتقا من الطلب على المنتجات والخدمات التي تدخل المنتجات النفطية في انتاجها ، أو تقديمها للمنتج أو المستهلك النهائي • وهكذا تتشعب الآثار التي يمكن ان تترتب على اي تغير في ظروف صناعة النفط، وتمتد ابعادها الى القطاعات الانتاجية والخدمية والاستهلاكية ، تلك الآثار التي قد يصعب قياسها مقدما • كما يتأثر سوق النفط بالمثل بما تفعه حكومات الدول المستهلكة من سياسات وقيود على استخدام الطاقة ، ويصعب كذلك قياس الاثر الكمي لهذه السياسات مقدما •

ونظرا لهذه الاهمية التنموية المتشعبة للنفط ، نجد انه ليس غريبا ان يرتبط النفط بالعلاقات السياسية الدولية وصراع القوى ، لضمان امدادات النفط ، واعتدال واستقرار اسعارها ، وبالتالي للحفاظ على الاوضاع والانظمة الاقتصادية والسياسية القائمة •

٦• الطبيعة التكاملية والكثافة الرأسمالية والتكنولوجية المرتفعة : تتطلب صناعة النفط القيام باستثمارات هائلة ، واستخدام أحدث الوسائل التكنولوجية في كل مرحلة من المراحل ، التي تبدأ من عمليات الاستكشاف ثم الاستخراج والنقل والتخزين ومن بعد ذلك التكرير والتخزين والنقل والتوزيع• وهذا يستدعي ان يتم الربط بين حجم وتوقيت الاستثمار في كل مرحلة ، بحجم السوق المرتبط بالنشاط الانتاجي او الاستهلاكي للمرحلة الذي تليه ،وبالتالي

يعتمد على احجام الاستثمارات التي تتم في المراحل التالية . كما أنه لا بد ان يتم الربط بين حجم وتوقيت الاستثمارات في كل مرحلة تالية ، بحجم وتوقيت الاستثمارات في المراحل السابقة ، التي تعد المدخلات اللازمة لها . فالارتفاع في التكاليف الاستثمارية للمراحل المتتابعة ، والحاجة الى الاحجام الكبيرة للانتاج ،وضرورات الاستغلال الكامل لهذه الطاقات ، أدت تاريخيا الى ظهور التكامل الرأسي في صناعة النفط .

وعلى عكس التكاليف الرأسمالية ، نجد أن التكاليف الجارية للتشغيل - أو بالذات التكاليف الحدية في الاجل القصير - تعد منخفضة جدا . هذه الخاصية تستلزم أن يوجد تفاهم أو اتفاق بين المنتجين ، حتى لا يؤدي التنافس خلال الاجل القصير الى خفض الاسعار الى ما يقرب من الكلفة الحدية للتشغيل ، ليتم استبعاد بعض المنافسين ، وذلك مثلما حدث في حرب الاسعار بين الشركات الكبرى في عقد العشرينات . ومن ثم فكما تقتضي طبيعة صناعة النفط وجود نوع من التكامل الرأسي ، فكذلك تستلزم أن يوجد نوع من التفاهم بين المنتجين ، الذي يأخذ في أفضل صوره شكل التكامل الافقي .

فالطبيعة الدولية لصناعة النفط ، علاوة على الطبيعة التكاملية ، أدتا في السابق الى ظهور الشركات الدولية المتكاملة الكبرى ، أو ما يطلق عليها بالشقيقات السبع التي اقتسمت فيما بينها النشاط العالمي لصناعة النفط خارج الولايات المتحدة الامريكية بجميع مراحله .

## هيكل السوق العالمي للنفط

تميز السوق العالمي للنفط - خارج الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي - منذ مطلع القرن العشرين حتى ما بعد منتصفه ، بما وجد بالصناعة من تكامل رأسي وافقي ، ممثلا في قيام الشركات الكبرى الاحتكارية للبترول بجميع مراحل الصناعة ، من الاستكشاف والانتاج والنقل والتخزين الى التكرير، والتوزيع ، ودخول تلك الشركات الكبرى المناطق المنتجة بصورة جماعية ، بتأليف شركات مشتركة ، يقتصر دورها على استخراج وتهيئة النفط الخام، وتقديمه للشركات المشاركة بسعر التكلفة مضافا اليه ما يغطي النفقات الادارية . فلقد عمل هذا التنظيم المتكامل رأسيا وأفقيا لصناعة

النفط العالمية على التنسيق بين القرارات الاستثمارية للمراحل المتتالية للصناعة ، واشتراك الشركات السبع الكبرى في معظم المناطق الانتاجية ، بحيث كان في الامكان برمجة المنتج من خام النفط - من مختلف المناطق الانتاجية - بما يتلاءم مع طاقات النقل والتخزين والتكرير وشبكات التوزيع وحاجات الاستهلاك على النطاق العالمي * .

تلك السيطرة المحكمة للشركات الكبرى الاحتكارية للبترول ، قد أدت الى استقرار سوق النفط ، بالتحكم في المعروض ، والداخل منه في التجارة الدولية بما يتوازن مع الطلب عليه . وان كان ذلك لا يمثل سوق للنفط الخام بالمعنى الصحيح ، فلقد انحصر التبادل الدولي في قنوات داخلية ،تحت سيطرة وتحكم الشركات الكبرى الاحتكارية ، بحيث كان يتم فيها التوازن بين الانتاج والطلب على المستوى الكلي للعدد المحدود من شركات النفط الكبرى . ولقد تحققت تلك السيطرة نتيجة للاتفاقيات التي عقدت بين الشركات الكبرى منذ اواخر عقد العشرينات ، عقب المنافسة الشديدة التي حدثت فيما بينها في بداية ذلك العقد ، وأدت الى دخولها في حرب للاسعار .

هذا وقد حدث بعض الخلخلة التدريجية في تلك السيطرة خلال عقدي الخمسينات والستينات ،بما أدى الى وجود بائعين ومشترين خارج التكتل الاحتكاري لشركات النفط الكبرى،فلقد امتد نشاط شركات البترول الامريكية المستقلة الى خارج الولايات المتحدة ، وتكونت شركات البترول الوطنية ببعض الدول الاوربية المستوردة ،ودخلت تلك الشركات الى مناطق الانتاج الجديدة ، ومن ثم دخلت السوق كبائعة ومشترية . علاوة على دخول الاتحاد السوفيتي للسوق كبائع للنفط الخام ، وأحيانا كبائع ومشتر ، مما أدى الى وجود سوق حر للنفط . وان كان حجمه بقى صغيرا لفترة طويلة ، لا يتعدى ١٠٪ من حجم النفط الداخل في التجارة الدولية **، الا أن وجوده قد شجع في حد ذاته حكومات الدول المنتجة على الاتجاه نحو السيطرة على منابع الانتاج بها ، لتوفر حد أدنى من منافذ التسويق ، يمكن ان تصرف من خلالها انتاجها .

---

* أنظر المرجع السابق ص ٢٣ : ٢٧

** المرجع السابق ص ٤٢ .

وولتر ليفي - النفط وانحطاط الغرب - عالم النفط - المجلد الثالث عشر - العدد الاول - ٩ أغسطس ١٩٨٠ - ص ٤ .

ومع بداية عقد السبعينات ازداد حجم التبادل خارج نطاق التكتل الاحتكاري ، وذلك مع زيادة أهمية الولايات المتحدة كمستوردة للنفط عن طريق الشركات المستقلة ، وزيادة استيراد دول اوربا الغربية ، خارج نطاق الشركات الكبرى الاحتكارية ، وكذلك زيادة أهمية مستوردات اوربا الشرقية. وفي نفس الوقت زاد عرض النفط خارج ذلك التكتل الاحتكاري ، بتولي حكومات الدو ل المنتجة السيطرة على الانتاج ، سواء بالتأميم الكلي لمنابع النفط أو التأميم الجزئي أو المشاركة أو التملك الرضائي . وهكذا نجد أن نصيب الشقيقات السبع في اجمالي الانتاج العالمي من النفط الخام خارج العالم الشيوعي قد قل تدريجيا من ٦٢٪ في سنة ١٩٧٣ ( ٣٠ مليون برميل/يوم ) الى ٤٧٪ في سنة ١٩٧٨ ( ٢٣ مليون برميل/يوم ) ثم الى ٤١٪ في سنة ١٩٨١ ( ١٨ مليون برميل/يوم* ) . وقد قلت بصورة أسرع حصصها العينية من النفط الخام ( مقابل التملك والمشاركة ) من ٥٤٪ في سنة ١٩٧٣ ( ٢٦ مليون برميل/يوم ) الى ٢٦٪ في سنة ١٩٧٨ ( ١٣ مليون برميل/يوم ) ، ٢٠٪ في سنة ١٩٨١ ( ٩ مليون برميل/ يوم* ) . وان كانت حصتها من تجارة النفط العالمية لا تزال مرتفعة ، وان انخفضت من ٩٠٪ في ١٩٧٣ الى حوالي ٧٥٪ في ١٩٧٨ وأقل من ٤٠٪ في ١٩٨٠.**

وهكذا نجد حاليا ، أنه بانتقال السيطرة على منابع النفط - في نسبة متزايدة من الدول - من الشركات الكبرى الاحتكارية الى حكومات الدول المنتجة ، أصبحت كميات متزايدة من انتاج النفط الداخل التجارة العالمية ، تجد طريقها الى المستهلك خارج سيطرة الشركات الكبرى الاحتكارية ، أو بمعنى خارج القنوات الداخلية المغلقة للتكتل البترولي الاحتكاري العالمي . فقلد اصبحت هناك دول ذات سيادة على ثرواتها النفطية ، تحدد كل منها على حده برامج انتاجها من النفط على حسب احتياجاتها.ومن هنانجد أن التخطيط المشترك للاستثمارات عند منابع النفط قد فقد ، وكذلك التنسيق بين القرارات الاستثمارية للمراحل المتعاقبة للصناعة أصبح غائبا . وبالتالي أصبح من الصعب الموازنة بأسلوب مخطط بين حجم الامدادات بالمراحل المختلفة للصناعة ومتطلبات الاستهلاك النهائي . فلقد فقدت الصناعة ما كان سائدا

---

* Pablo Reimpell, Future Structure of the Oil Industry, The Fourth Oxford Energy Seminar, 30th August-10th Sep.1982, Oxford,1982.

** جيمس جنسن ، ارتفاع الاسعار بعد ١٩٧٨ أدخل سوق النفط مرحلة مطولة من الطلب المتراجع - عالم النفط - المجلد الرابع عشر- العدد ٣٢ .

من قبل من تكامل رأسي وأفقي ، ينسق بين القرارات الاستثمارية بالمناطق المختلفة وللمراحل المتعددة ، بما يوازن بين الامدادات والمتطلبات .

واقترن هذا الوضع بتعدد نوع وعدد المتعاملين في السوق العالمي للنفط، فبجانب الشركات الكبرى الاحتكارية للنفط ، نجد حكومات الدول المنتجة للنفط ، سواء دول الاوبك أو الدول المصدرة من خارج الاوبك، ونجد شركات النفط المستقلة ، وشركات النفط الوطنية للدول المستوردة ، والتجار المضاربين ، علاوة على حكومات الدول المستوردة . فالى عهد قريب كانت تتولى السبع أو الثماني الشركات الكبرى الاحتكارية للنفط تصريف حوالي ٨٠ - ٩٠ ٪ من صادرات الاوبك من النفط ، على حين نجد حاليا ان رقم المتعاملين قد ارتفع الى حوالي مائة وخمسين ، وأصبح يتعين على كل دولة من دول الاوبك ان تتعامل مع حوالي ٢٠ : ٤٠ جهة مختلفة * .

يضاف الى ذلك ، اختفاء ما كان سائدا الى حوالي منتصف عقد السبعينات من عقودتوريد طويلة الاجل بين شركات النفط ،والتي كان بمقتضاهاتقوم الشركاتالكبرى الاحتكارية بمد الشركات الامريكية المستقلة والشركات الاوربية واليابانية باحتياجاتها بناء على عقود طويلة الاجل . ولقد حلت محل تلك العقود الصفقات الثنائية ، والعقود قصيرة الاجل ( يضاف اليها العقود المتوسطة الاجل خلال فترات عجز الامدادات ) ، وظهرت الصفقات المباشرة مع حكومات الدول المستهلكة ، والصفقات المرتبطة بتسهيلات مع الدول النامية . واتجهت بعض الدول المنتجة ، وبعض المتعاملين في السوق، سواء كان من شركات النفط ( الاحتكارية أو المستقلة أو الوطنية ) او الدول المستهلكة أو التجار أو المضاربين الى البيع أو الشراء المباشر من السوق الفوري (Spot market)من اجل الموازنة بين الامدادات والمبيعات التعاقدية ، أو الموازنة بين المشتريات التعاقدية والاحتياجات، "و/أو" لمجرد الاستفادة من الفروق المؤقتة بين السعر التعاقدي وسعر السوق الفوري . ومن هنا ابتدأت السوق الفورية في احتلال أهمية كبيرة ، كسوق تجارية تعالج اختلال التوازن بين الامدادات والاحتياجات النفطية في السوق التعاقدية . وأصبحت اسعارها صعودا وهبوطا تعطي مؤشرا عن مدى اتجاهات التوازن بين العرض

---

* R. Mabro, The Changing Nature of the Oil Market and OPEC Policies, MEES, supplement to Vol. XXV, No. 49, 20 Sep. 1982.

والطلب . وان كانت مؤشراتها تعتبر مبالغا فيها،نتيجة لطبيعة وظيفتها في التعامل في كميات حدية ، ونتيجة لما يشوبها من اتجاهات للمضاربة ، ومؤشرات سيكولوجية ، مما قد يضر أحيانا ، ويؤثر على استقرار السوق .

فباختصار نجد أن فقدان ما كان يوجد سابقا من تكامل رأسي وأفقي في صناعة النفط، واختفاء ما كان يربط المتعاملين في السوق من عقود طويلة الاجل ، علاوة على تنوع وزيادة عدد المشترين وكذلك البائعين،مع تنوع وزيادة عدد الصفقات ، كل هذه التغيرات الهيكلية الهامة ، أدت الى تفتت القرارات ، واختفاء المركزية ، وما تتضمنه من تخطيط وتنسيق واستقرار وموازنة بين العرض والطلب . فزيادة عدد المتعاملين ،وزيادة عدد الصفقات ، وقصر آجالها، تؤدي الي زيادة التنافس خلال فترة شح العرض ، مما يعمل على تصاعد الاسعار، وعلى العكس من ذلك ، فتؤدي خلال فترات تخمة السوق الى هبوط الاسعار بصورة مبالغ فيها ، نتيجة لضعف درجة التزام المشتري ، مما يعمل على الضغط بقوة على الاسعار . علاوة على التفاوت بين أغراض واهتمامات ومصالح المتعاملين العديدين في السوق ، والتي تجعل كل منهم يسلك سياسة معينة ،قد تؤدي الى عدم الاستقرار ، أو الاضرار بتوازن السوق ومصالح الآخرين .

## جهاز التسعير

ما تميز به هيكل السوق العالمي للنفط حتىنهاية عقد الستينات ، من سيطرة رئيسية لشركات النفط الكبرى الاحتكارية ، جعل في امكان هذا العدد المحدود من الشركات المتكاملة رأسياوأفقيا ، أن يتولى دون منازع طوال حقبة طويلة من الزمن ، أمر تحديد وادارة الاسعار العالمية للنفط ، عند مستويات منخفضة ومستقرة . ولقد كان هذا الامر ميسرا ، وفي استطاعة هذه الشركات ان تتولاه . حيث كان في مقدورها تحييد سعر النفط ، المحدد بمعرفتها ، عن أي تقلبات في الطلب ( زادت أو نقصت ) ، وذلك لامكان هذه الشركات التحكم في عرض النفط ، بحيث يمكن ان يتوافق على الدوام مع حجم الطلب المتوقع عليه ، بما تتمتع به هذه الشركات مجتمعة من سيطرة على منابع النفط في المناطق الانتاجية المختلفة ، ولمرونتها الفائقة على زيادة أو نقص انتاجها من المناطق المختلفة ، دون قيود من جانب حكومات الدول المنتجة .

ومن الطبيعي أن لا نتصور أن يكون في امكان هذه الشركات فرض أسعار

اصطناعية كهذه ، بمعزل عن القوى والمصالح السياسية والاقتصادية العالمية ، التي كانت مسيطرة طوال هذه الحقبة الزمنية ، فصياغة الاسعار،بما وضع لها من قوالب وهمية ، كان يتفق على الدوام مع مصالح الدول الغربية في علاقاتها الاقتصادية مع دول العالم الثالث . وما التغير في تلك القوالب الوهمية ، بالانتقال مما سمي بنظام نقطة الاساس الوحيدة ، الى نقطة الاساس المزدوجة ، ثم الى نظام نقطة المساواة ، الا انعكاس لتحقيق المصالح الاقتصادية والسياسية لدول اوربا الغربية والولايات المتحدة الامريكية ، وانعكاس لما حدث من تطور في توازن القوى السياسية التي وراء هذه المصالح . فقبل الحرب العالمية الثانية عندما كانت الولايات المتحدة الامريكية تقوم بتصدير النفط الى النصف الشرقي من الكرة الارضية ، وضعت الشركات الكبرى الاحتكارية للنفط أسعارها للنفط المصدر على أساس نقطة الاساس الوحيدة* ، وذلك لحماية صناعة النفط الامريكية المحلية من منافسة النفط الاقل تكلفة انتاجية والاقرب الى الاسواق ، وكذلك بما عاد على الشركات الاحتكارية من ارباح هائلة . ثم بعد ذلك اثناء الحرب العالمية الثانية استخدام نظام نقطة الاساس المزدوجة **، وذلك تحت ضغط الحكومة الانجليزية ، لتخفيض تكلفة الوقود اللازم لمعداتها الحربية الموجودة في منطقة البحر الابيض المتوسط والخليج العربي. ومن بعد الحرب العالمية الثانية ابتكر نظام نقطة المساواة ، وحرك بصورة متتابعة نحو الغرب ، من جنوة في ايطاليا ثم الى لندن ومرة اخيرة الى نيويورك***، وذلك كاجراء لفرض سعر أكثر تناقصا ، للنفط المصدر من

---

* هي: أن تحدد أسعار النفط الخام في العالم ، بمستويات تعادل اسعار النفط المشابه له في خليج المكسيك مضافا اليه تكلفة نقله من المكسيك الىنقطة وصول النفط، وذلك بغض النظر عن المصدر الفعلي ، المصدر منه النفط ، أو تكلفة انتاجه ، أو تكلفة نقله .

** بالاعتراف بمنطقة الخليج العربي ( عبدان - رأس تنورة ) كنقطة أساس ثانية . يحدد عندها السعر على نفس مستوى اسعار خليج المكسيك ، وبالتالي احلال تكاليف النقل الفعلية محل تكاليف النقل الوهمية ، مما ادى الى خفض تكلفة بترول الشرق الاوسط باوربا.

*** عند نقطة المساواة يتعادل سعر نفط الخليج العربي مضافا اليه أجور نقله الى هذه النقطة مع سعر بترول الولايات المتحدة في خليج المكسيك مضافا اليه أجور نقله الى نفس النقطة . ومن ثم فان النقل المتتابع لنقطة المساواة جهة الغرب ، يعني تناقص متتابع في السعر المحدد لنفط الخليج ، بما يعادل فرق أجور الشحن بين كل نقطتين .

منطقة الشرق الاوسط الى أوربا الغربية ، حيث كانت السياسة الامريكية طبقا لمشروع مارشال تقوم على الاهتمام باعادة تعمير أوربا الغربية واليابان ، وفي نفس الوقت كان دور أمريكا كمصدر للنفط الى هذه الاسواق قد تقلص ، واكتفت خلال عقد الخمسينات بفرض قيود على استيراد النفط الى أسواقها الداخلية ، وانتهت في نهاية الخمسينات بحظر استيراده داخل اراضيها ، لحماية صناعة النفط المحلية بها .

ونضيف الى ذلك انه منذ بداية عقد الخمسينات ابتدأ نظام مناصفة الارباح يسود العلاقة بين الشركات الكبرى وحكومات الدول المنتجة ، بما يعني أن الاسعار المعلنة للنفط أصبحت تهم كذلك الدول المنتجة ، وبذلك فان ما عمدت اليه الشركات الكبرى من جانب واحد في سنتي ١٩٥٩ ، ١٩٦٠ من خفض في السعر المعلن للنفط، أضر بمصالح الدول المنتجة ،ولكن لم يكن للدول المنتجة أي دور في تحديد الاسعار حتى نهاية عقد الخمسينات . وان كان خفض الاسعار في سنة ١٩٦٠ ، قد دفع بعض الدول المنتجة الى انشاء منظمة الاوبك ، الذي اقتصر دورها خلال عقد الستينات على المحافظة على مستوى السعر المعلن بدون تخفيض . وبدأت الدول المنتجة في الظهور على مسرح التفاوض مع شركات البترول الكبرى في قضية الاسعار ، بما حققته الحكومة الليبية عام ١٩٧٠ من نجاح في رفع اسعار تصدير بترولها ، نتيجة للظروف المواتية في سوق النفط في ذلك الوقت ، وتوالت بعد ذلك انتصارات الدول المنتجة في اتفاقية طهران ( ١٥ فبراير ١٩٧١ ) ، ثم اتفاقية طرابلس ( ٢٠ مارس ١٩٧١ ) ، الى ان تطورت الامور بعد ذلك ، وانتزعت الدول المنتجة حق تحديد الاسعار كلية من الشركات الكبرى الاحتكارية ، وأصبحت هي المهيمنة على ذلك المجال .

وهكذا نجد أن الشركات الكبرى الاحتكارية للنفط ، ومن خلفها المصالح السياسية والاقتصادية للحكومات الغربية ، قد لعبت الدور الرئيسي في تحديد وادارة أسعار النفط ، الى أن ظهرت الاوبك ، فاقتصر تأثيرها على عدم توالي الانخفاض في الاسعار المعلنة للنفط . واخيرا مع بداية عقد السبعينات ، اشتركت الدول المنتجة مع الشركات الكبرى للنفط في المساومة على رفع الاسعار ، الى ان جاء أكتوبر سنة ١٩٧٣ واستعادت فيه الدول المنتجة حقها الكامل في تحديد اسعار النفط ، دون الرجوع الى الشركات أو الدول المستهلكة .

ومن الشرح السابق ، لتحديد وادارة اسعار النفط الخام ، خلال الحقبة التي امتدت الى حين الوصول الى سنة ١٩٧٣ ، نجد أنه لم يتحدد السعر اطلاقا

بناء على قوى السوق الحرة. فالسعر محدد سلفا ، فلم تلعب قوى العرض أو الطلب الحر أي دور في تحديده. والكميات المعروضة لم تكن لتعتمد على السعر المطروح ، وحتى الطلب النهائي على المنتجات النفطية ، لم يكن ليتأثر بالتغير في الاسعار المعلنة للنفط الخام ، حيث استفادت حكومات الدول الصناعية المتقدمة من انخفاض الاسعار المعلنة للنفط الخام ، وفرضت ضرائب استهلاك مرتفعة ، رفعت الاسعار النهائية للمنتجات النفطية ، وخاصة الجازولين ، بما لم يجعل بينها وبين اسعار النفط الخام أي علاقة . وهكذا أخذت الدول المستهلكة ، النصيب الاكبر من الريع الاقتصادي لاستغلال الثروة النفطية القابلة للنفاد .

من هنا نجد أن السوق أو قوى السوق لم يكن لها خلال تلك الحقبة السابقة من الزمن اي دور في تسعير النفط الخام الداخل في التجارة العالمية ، ويستثنى من هذا القول قدرا هامشيا من العرض والطلب ، ابتدأ في الظهور خلال عقد الخمسينات خارج الولايات المتحدة الامريكية ، نتيجة لتواجد قدر صغير من الطلب والعرض خارج سيطرة التآلفات الاحتكارية لشركات النفط الكبرى. وفي هذا السوق الهامشي ، يمكن القول بأن هناك ما يمكن أن نطلق عليه سعر السوق ، الذي يتحدد بناء على تفاعل قوى العرض والطلب في السوق الحر تحت ظل المنافسة . وان كان هناك تحفظ كذلك على حرية عمل تلك القوى في هذا السوق . فلقد كان لاقفال السوق الداخلي الاميركي في وجه المعروض من هذا السوق ، وضعف الموارد المالية للشركات الموردة لهذا السوق ، وحاجتها الملحة للسيولة ، الاثر في ان تعمد الشركات العاملة في ذلك السوق الى خفض اسعارها ، للعمل في تصريف أكبر قدر ممكن من الانتاج . بما جعل أسعار تلك السوق الحرة أقل من الاسعار المعلنة للشركات الكبرى الاحتكارية ، وأدى الى دفع الاخيرة الى خفض اسعارها المعلنة في سنتي ٥٩ ، ١٩٦٠ ، مع اضطرارها فيما بعد - نتيجة لوجود الاوبك - الى عدم تخفيض مستوى السعر المعلن ، على الرغم من انخفاض أسعار السوق . وعموما لايمكن القول بأن أسعار تلك السوق الحرة المنخفضة ، كانت مبنية على اساس رؤيا سليمة من جانب المنتجين عن الندرة النسبية لموارد النفط التي في حوزتهم . فللاسف انخفاض التكاليف الحدية لاستخراج النفط ، مع غياب اشراف الدول المنتجة على هذه الثروة ، دفع الشركات القائمة باستغلال النفط ، الى الافراط في الانتاج ، وطرح كميات كبيرة في السوق ، ولو على حساب خفض سعر السوق ، طالما كان ذلك السعر يزيد عن التكاليف الحدية ، وذلك لتحقيق أقصى قدر ممكن من الارباح . ومن هنا كان انخفاض السعر في السوق الحر للنفط ،مبنيا على اساس قوى الطلب الهامشي ،والعرض غير الرشيد ، الذي تجاهل احدى الخصائص الهامة لسلعة

النفط ، والتي تجعله مختلف تماما عن أي مادة خام أخرى ، تلك الخاصية - والتي ذكرت فيما سبق - هى القابلية للنفاد .

ننتقل بعد ذلك الى بيان الخصائص المميزة لجهاز التسعير ، الذي يسود الفترة من أواخر سنة ١٩٧٣ الى وقتنا الراهن ، تلك الفترة التي تميزت ببداية دول الاوبك في تولي مسئولية تحديد اسعار النفط الخام ، دون الرجوع الى الشركات الكبرى للنفط ، وانتقال السيطرة على منابع النفط من تلك الشركات الى حكومات الدول المنتجة . ولفهم ميكانيكية التسعير لتلك الفترة ، نشير الى ما تسعى اليه دول الاوبك من اهداف ، من خلال قيامها بتسعير وادارة سعر النفط الخام . ثم نتكلم عن القوى الفعلية المهيمنة على عملية التسعير، وعن دور السوق فيها ، وعما اذا كانت تسير طبقا لقوالب اقتصادية معينة .

يعتمد مدى الفهم السليم لما تسعى اليه دول الاوبك من أهداف ، فيما يتعلق بتسعير النفط ، على مدى الادراك الصحيح للمساوئ ، التي اقترنت بجهاز التسعير ، الذي ساد السوق العالمي للنفط حتى اوائل السبعينات . أولى هذه المساوئ - بلا جدال - هو عدم الادراك السليم لأهم خاصية تميز طبيعة سلعة النفط ، تلك الخاصية هى " القابلية للنفاد " ، ولذلك بعدان هامان . الاول يتعلق بالاقتصاد العالمي ككل ، وما سوف يكون عليه الحال اذا عز وجود النفط ، دون توفر البدائل بالكميات وفي الوقت وبالتكلفة المناسبة . والثاني يتعلق بالدول المنتجة - وهى في الغالب دول نامية ، تتصف بخاصية الدولة أحادية السلعة التصديرية - وما سوف يكون عليه حالها ، اذا نضب نفطها قبل ان تحله بنوع آخر من الثروة ، يمكن لاجيالها القادمة أن تعتمد عليه . هذه الثروة التي يجب أن تكون حقيقية ، في شكل تنمية وتطور حقيقي في هيكل الاقتصاديات الوطنية ، بحيث تتضمن قطاعات انتاجية ، يعتمد عليها في عمليات التنمية الذاتية ، وليست مجرد استثمارات سائلة ، تتآكل قيمتها مع الزمن. وثاني المساوئ هو الاستغلال الواضح من جانب الشركات النفطية الكبرى للدول المنتجة ، والذي تمثل في حرمان تلك الدول من الريع الحقيقي لثروتها الناضبة . فمن غير المنطقي أن تتزايد أسعار السلع الصناعية خلال عقدي الخمسينات والستينات، وأن تشكل ظروف سوق النفط الخام ، بحيث تظل اسعاره منخفضة مستقرة ، وتفصلها عن اسعار المنتجات النفطية باسواق الاستهلاك النهائية فجوة كبيرة ، تعود في شكل ضرائب الى حكومات

الدول المستهلكة * . هذا الاستغلال لم يكن مجرد استغلال مجموعة من الشركات لمجموعة من الدول ، ولكنه اكبر من ذلك ، لأنه قائم على فلسفة استعمارية ، مدعمة باستراتيجية ونظرة الدول الرأسمالية المتقدمة نحو دول وشعوب العالم الثالث ، التي لا تقدر احتياجات وطموح تلك الشعوب في رفع مستوى معيشتها ، وتنمية اقتصادياتها ، والسيطرة على مواردها ، واسترداد سيادتها ، فالامر ليس اقتصاديا بحتا ، لأن أبعاده السياسية أعمق وأهم .

---

* خلال الستينات كان نصيب البلدان المصدرة للنفط ، من السعر الذي يباع به الى المستهلك الاوربي ، لا يتجاوز ٨٪ ، بينما كان نصيب الحكومات والشركات في الدول المستهلكة للنفط يبلغ ٥٥٪ في صورة أرباح وضرائب ، ويمثل الباقي تكاليف فعلية . وفي صورة اخرى نجد أن الربح بمعناه الاقتصادي ، وهو الفرق بين النفقات البترولية الشاملة ( بما فيها النقل والتكرير والتوزيع ) وبين سعر بيعه للمستهلك النهائي في شكل منتجات بترولية ، كان يبلغ في أواخر الستينات نحو ٧ دولارات ، لا يتجاوز نصيب البلدان المصدرة للبترول منه ١٣٪ ( أتاوات وضرائب ) ، وتحصل الشركات البترولية على ١٠٪ منه ( أرباح ) ، بينما تستولي حكومات الدول المستوردة على نسبة ٧٧٪ ( ضرائب ورسوم )

ومن الغريب ، ان ما تحقق من انخفاض في تكاليف نقل البترول خلال الستينات، عملت الشركات على تحويله الى المستهلك (وليس المصدر)، بحيث انخفضت قيمة النفط المستوردبهلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ( خلال الستينات ) من ٢١ر٣٢ دولار للطن ( سيف ) الى ١٦ر٠٤ دولار للطن ، أي بما يعادل ٢٥٪ تقريبا . وقد تم ذلك في الوقت، ، الذي نجد فيه أن الرقم القياسي لاسعار الصادرات من السلع المصنعة ، التي تقوم بتصديرهادول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ( وهى سلع تمثل خلال نفس فترة الستينات نحو ٨٣-٩٠٪ من مجموع واردات دول الاوبك) قد ارتفع بمعدل ٣٪ في المتوسط سنويا .أي أن معدل التبادل الدولي كان يميل باضطراد الى صالح الدول الغربية على حساب الدول المصدرة للبترول خلال الستينات .

أنظر: حسين عبد الله ـ تطورموقف الدول الصناعية وتحليل آثارها المحتملة على المنتجين ـ النفط والتعاون العربي ـ منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول ـ المجلد الثاني ـ العدد الثالث ـ ١٩٧٦ . ص ٦٦ .

فمن هذا المنطلق ، نستطيع القول بأن ما تسعى اليه دول منظمة الاوبك من جراء تسعير النفط ،يهدف من جهة الى تنمية الاقتصاديات الوطنية للدول المنتجة ( وما يستلزمه ذلك من ارتفاع في سعر النفط ، ومحافظة على القيمة الحقيقية للسعر ) ، علاوة على المحافظة على الثروة النفطية دون استنفاد لفترة طويلة من الزمن ( تتناسب مع ما تتطلبه التنمية الوطنية من طول زمني ، مع ضمان متطلبات الاجيال القادمة من الطاقة ) . كما أنه يهدف من جهة اخرى، الى الموازنة بين الاهداف السابقة ، وبين مراعاة صحة وسلامة نمو الاقتصاد العالمي ( فما يصيب الاقتصاد العالمي من أمراض ، يعود وينعكس بطريقة مباشرة وغير مباشرة على الدول المصدرة للنفط) . هذه الاهداف قد تكون محصلة ما تسعى اليه الدول المختلفة المكونة للاوبك . الا أن ذلك لا يعني التماثل بين تلك الدول ، فيما تجده كل منها من سياسات مناسبة خلال كل من الاجل القصير والاجل الطويل ، لتحقيق تلك الاهداف . فيتكون الاوبك من عدة دول ذات سيادة كاملة ، تتفاوت فيما بينها في مستوى التنمية والكثافة السكانية وحجم الموارد النفطية ، وبالتالي نجد ان الدول الاكثر الحاحا الى الموارد المالية وذات الاحتياطيات النفطية الاقل ، مهتمة برفع سعر النفط خلال الاجل القصير . اما الدول الاقل حاجة الى الموارد المالية ، والتي تتمتع باحتياطيات نفطية كبيرة ، فنجدها اكثر اهتماما بتطور سعر النفط خلال الاجل الطويل . ومن ثم نجد أن مبادرات الاوبك في مجال التسعير ، ما هي الا انعكاس لنوع من التوازن بين تلك المجموعتين من الدول ، وتختلف قوة أي من الاتجاهين من وقت الى آخر ، طبقا لظروف السوق . ولذلك ليست الاوبك هي القوة الوحيدة المسيطرة على تحديد سعر النفط الخام ، فهناك قوى أخرى ، يمكن الحديث عنها تحت كلمة السوق .

أوضحنا فيما يتعلق بالفترة السابقة لسنة ١٩٧٣ ، كيف كان غائبا دور السوق في تحديد سعر النفط الخام ، نظرا لما كانت تتمتع به صناعة النفط من تكامل رأسي وأفقي . ولم يوجد السوق الافيما يتعلق بقدر هامشي من النفط الداخل في التجارة الدولية . ولكن بما حدث من تغير في هيكل صناعة النفط ، وتغير في هيكل السوق - كما أوضحنا فيما سبق - أصبح للسوق دور متزايد في تحديد سعر النفط الداخل في التجارة الدولية .

فجهاز التسعير الحالي يتكون حقيقة من كل من الاوبك وقوى السوق ، حيث تمارس قوى العرض والطلب تفاعلها . فنجد أن الاوبك تقوم بتحديد سعر بترول القياس ( العربي الخفيف كثافة ٣٤° ) ،بينما يمارس السوق تأثيرقوي على هيكل فروق الاسعار ، للعدد الكبير من الاختلافات بين الزيوت ( كثافة - نسبة كبريت - مكان ) . فاذا اتصف السوق بعجز في الامدادات ( سوق بائعين )، تباعدت فروق

/ ١٧ ...

الاسعار عن سعر بترول القياس ، بما يتعدى الفروق الحقيقية في الكيف ، اما اذا اتصف السوق بوفرة الامدادات ( سوق مشترين ) ، تقاربت الفروق الى سعر بترول القياس ، بما قد يعبر حقيقة عن الفروق في الكيف .

ومن تتبع الاحداث خلال الفترة التي تقترب من العشرسنوات السابقة ، نجد ان تحركات رفع الاسعار كانت دائما تبدأ من السوق ( السوق الفوري ) ، ثم بعد ذلك تنتقل فترتفع اسعار الاوبك* . فالسوق هو الذي يقود حركة الاسعار الى أعلى ، الا أن الاوبك كمنظمة - في تحديدها لسعر بترول القياس - لا تستجيب لكل ارتفاع في سعر النفط ، فما تحدده من ارتفاعات في سعر النفط غالبا ما يقل عن معدلات ارتفاع السعر في السوق الفوري ( تحت ظروف سوق البائعين ) . فهناك الدول التي تؤثر الاعتبارات طويلة الاجل ، كما لا يخفى على أحد أثر الضغوط الدبلوماسية التي تمارسها الدول الصناعية المتقدمة ، لاستمالة تلك الدول الى الاعتدال في رفع الاسعار . الا أنه تحت ظروف حاجة السوق الى النفط ، قد يضعف تأثير تلك الدول ، وتتباعد كثيرا فروق أسعار النفط ، وقد توجد عدة أسعار لدول الاوبك ، كما حدث خلال ١٩٧٩/١٩٨٠ ، وهنا قد تخرج السيطرة عن الاوبك .

والسوق كذلك يمنع الاوبك من أي رفع في الاسعار ، عندما يكون هناك تخمة في العرض . وتظهر قوة الاوبك في المحافظة على سعر النفط ، دون أن يهبط ( سعر بترول القياس من حيث القيمة الاسمية ) تحت تلك الظروف المعاكسة للسوق (سوق مشترين )، مثلما حدث في ١٩٧٥ ، ١٩٧٧ - ١٩٧٨ ،وكذلك فيمانمر به

---

* يبدو أن هناك تعاقبا معينا في ارتفاع أو انخفاض الاسعار. فعند بداية الدخول في أزمة امدادات ، تصدر اشارة البدء بارتفاع أسعار السوق الفوري للمنتجات ، وبالذات تكون البداية بارتفاع أسعار المنتجات الخفيفة ثم الثقيلة . يعقب ذلك زيادة أسعار النفط الخام بالسوق الفوري ، التي تجر بدورها الاسعار الرسمية الى مستويات أعلى . وعندما تتلاشى الازمة ، يحدث رد فعل الاسعار بالتعاقب نفسه ، ولكن في الاتجاه المعاكس . أسعار المنتجات هي التي تهبط أولا ، بادئة دائما بالمنتجات الاخف ، بعد ذلك يلحق الهبوط بأسعار النفط الخام بالسوق الفوري ، التي تمارس بدورها ضغطا على الاسعار الرسمية .
نور الدين آية الحسين "نفط أوبك : التطورات الاخيرة ومشكلات الانتاج" - عالم النفط - المجلد الثالث عشر - العدد ١٢ .

في الوقت الحالي من ظروف . فبدون الاوبك يتوقع أن يحدث هبوط في الاسعار ، كما يحدث لأي سلعة أولية مصدرة . فهنا تتمسك دول الاوبك بالسعر في مواجهة انخفاض الطلب ، دون أن تحاول تصريف انتاج ، يتوقف المشتري عن قبوله بالسعر المحدد .

هذا وان كانت تتأثر كميات أنتاج دول الاوبك من النفط زيادة أو نقصا ، تبعا لظروف السوق ، الا أن الاوبك كمنظمة لم تعمد الى اتباع أي سياسة لتنظيم انتاج اعضائها ، أو تحديده من أجل رفع الاسعار . فباستثناء ما اضطرت الى اتباعه في مارس ١٩٨٢ من تحديد حصص انتاج اعضائها - وان كان ذلك ليس لهدف رفع السعر ، ولكن لهدف منع هبوطه - ، فلقد كان الداعي دائما لرفع اسعارها هو السوق ، وليس تحديد الانتاج ، كسياسة هادفة الى رفع السعر * . خاصة وان الاوبك دائما يستجيب ( في حالة سوق البائعين ) للسوق ، بزيادة العرض أولا،ثم من بعد ذلك يرفع السعر. وليس العكس،كما يتبع في حالات " الكارتل " ، من رفع السعر اولا ، ثم اخيرا زيادة الانتاج . فما حدث من تقلبات سياسية ، أو أحداث سياسية هامة في سنة ١٩٧٣ ، نتيجة حرب رمضان**، وسنة ١٩٧٨ نتيجة للثورة الايرانية ، وما اعقب هذين الحدثين الهامين من سوق بائعين ، هو الذي ادى الى ارتفاع الاسعار بصورة فجائية .

وهكذا نجد أن لكل من الاوبك والسوق دورافي تحديد سعر النفط الخام ، ولا يجب ان نغالي في دور أي منهما على حساب الآخر . كما لا يمكن ان نرجع كل المؤشرات التي تأتي من الاوبك الى اعتبارات سياسية ، وكذلك لا يجوز ارجاع كل المؤشرات التي تأتي من السوق الى اعتبارات اقتصادية ، فكلا نوعي الاعتبارات يلعب دوره بدرجات متفاوته من خلال الاوبك والسوق . ويصعب تفسير اسعار النفط وتطورها طبقا لمبادئ ونظم اقتصادية محددة ، فلا يمكن تطبيق

---

* فما تم من حظر بترولي سنة ١٩٧٣ ، كان لاسباب سياسية ، وبمعرفة العرب وليس الاوبك . ولقد عملت دول الاوبك غير العربية علاوة على العراق على زيادة انتاجها . وكذلك سقوف الانتاج التي حددتها بعض دول الاوبك ، لم تتم بناء على استراتيجية موضوعة للتسعير ، ولكنها وضعت كترتيبات طويلة الاجل - بغض النظر عن ارتفاع أو هبوط الاسعار - مبنية على اعتبارات فنية ( مثل الطول الانسب لحياة الحقول ) ، أو متعلقة بالرغبة في الحفاظ على الطاقة ، وربطها بعمليات التنمية ، ومصلحة الاجيال القادمة .

**تم ارتفاع اسعارالنفط في أواخر سنة ١٩٧٣، كنتيجة لحظر النفط العربي ، ولم يكن هدفا لهذا الحظر .

نظريات التكلفة الحدية ( للانتاج الحدي في الاجل القصير ، وللمصدر البديل الحدي في الاجل الطويل ) ، لأن سوق النفط لا تخضع لاعتبارات المنافسة الكاملة • ولا يمكن تطبيق نظرية التسعير الاحتكاري ، لأن ذلك يفترض السيطرة الكاملة للاوبك على الانتاج والتسعير ، بهدف تحقيق أقصى دخل ممكن • والذي نستطيع أن نقوله : هو أن سوق النفط تسوده بعض درجات التحكم ، سواء من جانب الاوبك أو من جانب الدول المستهلكة ، أو بقية الاجهزة العديدة التي تلعب دورها في السوق • فهو وان كان لا يسمح من ناحية بمستوى سعر مماثل لحالة المنافسة الكاملة ،فهو لا يسمح من ناحية أخرى،بارتفاع السعر الى المستوى الذي يمكن ان يتحقق في ظل الاحتكار الكامل • فالسعر في تحديده وتحركه ،وان كان لابد ان يخضع لقوى العرض والطلب ( اعتبارات اقتصادية ) ، الا ان هذه القوى لا تسيرها العوامل الاقتصادية فحسب،فللاعتبارات السياسية والدولية والمحلية أثرايضافي ذلك • فسعر النفط هو سعر تحدده مراكز قوى •

وجهاز التسعير بتكوينه الحالي ، لا يخلو من العيوب ، لأن تقلبات السعر لا تعطي المؤشر السليم ، الذي يعبر عن الندرة النسبية ، وتغيرها مع الزمن ، وبالتالي لا تساعد على التوجيه السليم للموارد خلال كل من الاجل القصير والاجل الطويل ، خاصة وان الاستثمار في مجال الطاقة يحتاج الى وقت طويل • فجهاز التسعير يقودنا الى دورات وهمية من الفائض والعجز ، مما يقلل من أهمية السعر كمؤشر سليم لاتخاذ القرارات السليمة •

## المتغيرات التي تؤثر على استقرار السوق خلال الاجل القصير

علمنامما سبق ، كيف تعرض السوق العالمي للنفط للعديد من التغيرات الهيكلية الجذرية • فزاد عدد المتعاملين ، وتعددت نوعياتهم ، وكثرت عدد العمليات ، وتنوعت طبيعتها ، وتفاوتت الاتجاهات والاهتمامات • فتغيرت بذلك طبيعة السوق ، وابتدأ يلعب دور معين بالاشتراك مع الاوبك كجهاز للتمن ، وأصبحنا نشاهد فترات شح في الامدادات ، معقوبة بوفرة في المعروض ، بما أدى الى عدم الاستقرار خلال الاجل القصير • تلك الدورات القصيرة الاجل ترجع الى تضافر العديد من المتغيرات ، التي تكون قوى السوق ، أو التي تؤثر على هذه القوى • وأصبح ما نشاهده يرجع الى تأثير واحدة أو أكثر من هذه المتغيرات ، التي لا يعد بالضرورة معظمهامستقلا عن الآخرين ، ومن ثم فان تحرك احداها قد لا يتم بمفرده ، او بمعزل عن تحرك بعض من الآخرين•

ويهمنا أن ندرس هذه المتغيرات فيما يلي :—

١. التقلبات الحاده في الانتاج : لعبت تقلبات الانتاج من النفط دورا رئيسيا، فيما شهده عقد السبعينات من اختلال في التوازن القصير الاجل في السوق، سواء كانت هذه التقلبات في تحرك الانتاج هبوطا أو صعودا . وما يعنينا هنا بالذات ، هو الهبوط او الارتفاع في انتاج النفط ، الذي يؤثر على امدادات النفط الداخلة في التجارة العالمية .

فبالرجوع الى ما وراء قفزتي الاسعار ، التي مرت بصناعة النفط خلال عقد السبعينات في ٧٤/٧٣ و ٨٠/٧٩ ، نجد أن للشح المفاجيء ( أو حتى المتوقع ) في امدادات النفط ، نتيجة للحرب العربية الاسرائيلية في سنة ١٩٧٣ ، وللثورة الايرانية في أواخر ١٩٧٨ ، الدور الرئيسي فيما شهده سوق النفط من دافع نحو تصاعد الاسعار . فلقد ساهم عدم الاستقرار السياسي في منطقة الشرق الاوسط بالنصيب الاكبر فيما شهده سوق النفط من قفزات في اسعار النفط . فترتب على حرب رمضان في ١٩٧٣ ، أن بادرت دول النفط العربية بانتزاع حقها في تسعير النفط من شركات النفط الاحتكارية الكبرى ، وحددت اسعارها في السادس عشر من اكتوبر على اساس السعر المحقق في السوق النفطية آنذاك . ثم كنتيجة لما قامت به من حظر نفطي للولايات المتحدة وهولندا ، هبطت امدادات النفط ، مما دعا في اجتماع ٢٢ ديسمبر ١٩٧٣ بطهران الى رفع سعر النفط الى مستوى أعلى ، يحدد حصة الدول المنتجة على أساس مساواة سعر النفط بتكلفة المصادر البديلة آنذاك* . هذا وبسيطرة دول الاوبك على ثروتها النفطية ، اتجهت بعض الدول — في اعقاب احداث أواخر ١٩٧٣ — الى خفض سقوف انتاجها ، كسياسة طويلة الاجل ، للربط بين استغلال الثروة النفطية وكل من احتياجات التنمية المحلية ، وضرورات الحفاظ على الثروة النفطية لمصلحة الاجيال القادمة . كما انه بقيام الثورة الايرانية ، وتعرض صادرات النفط للهبوط من ثاني دول الاوبك أهمية ، الدور الرئيسي لقفزة الاسعار الثانية ٨٠/٧٩ . ثم جاءت حرب العراق وايران في أواخر ١٩٨٠ ، وتعرضت صادراتهما من النفط للهبوط ، الا أن ما ترتب على ذلك من فجوة ، تم مواجهتها بزيادة انتاج السعودية ، وكذلك زيادة الامدادات من دول النفط من خارج الاوبك ، مما أدى الى الحد من تصاعد الاسعار .

---

* محمد نصير — تسعير النفط الخام — دراسات مختارة في الصناعة النفطية — الاوابك — الدورة الثانية لاساسيات صناعة النفط والغاز (٧٨) الكويت — ١٩٧٩ — ص ٣١٨ .

ومن ناحية اخرى ،نجد ان للزيادة في امدادات النفط أثراعلى تراخي اسعار النفط ، وهبوطها من بعد تصاعدها ، وثبات القيمة الاسمية لسعر بترول القيام ، مع انخفاض قيمته الحقيقية • وان كانت ظروف سوق النفط - لم تسمح حتى الآن - بزيادة امدادات النفط ، بصورة مبالغ فيها ، خاصة خلال أوقات تراخي الطلب ، أو حتى ركوده • وما يمكن مشاهدته - من أحداث العشر سنوات الماضية - هو مجرد التغير في هيكل الامدادات ، الذي يمكن ان يعكس من تحت طياته الامكانيات الكامنة لزيادة العرض ( وان كانت لم تحدث ) ، وذلك لقيام الاوبك بدور المنتج المتمم لاحتياجات السوق ، حتى يمكنه أن يمارس وظيفة ادارة السعر • ويتمثل التغير في هيكل الامدادات ، في زيادة عرض النفط من مصادر خارج الاوبك ، على حساب نقص الامدادات من دول الاوبك • فلقد ازدادت أهمية امدادات النفط من انجلترا والنرويج والمكسيك ( خاصة منذ سنة ٧٧ ، ١٩٧٨ ) ، وبدرجة أقل مصر وعمان وأنجولا ، وأثرت على صادرات دول الاوبك ، وبالاخص دول شمال افريقيا ، ونيجريا ، المنتجة للنفط الخفيف المنخفض الكبريت ، وان كان يتوقع الا يستمر طويلا تصاعد منافسة هذه المصادرلدول الاوبك* • وتتبع تلك الدول المصدرة الحديثة سياسة المنتج الجديد للاستئثار بحصة متزايدة في السوق ، فتعمد الى البيع بأسعار أقل قليلا عن اسعار الاوبك خلال فترات نقص الطلب ، وذلك حتى يمكنها بيع اكبر كميات ممكنة ، مطمئنة الى ان ذلك لن يؤدي الى الاضرار بمصالحها ، بعدم توالي الانخفاض في اسعار السوق ، ومعتمدة في ذلك على الاوبك ، الذى يعمل على ثبات سعرنفط القياس ، حتى وان اضطر الى خفض انتاجه لتحقيق ذلك • وتقوم نفس الدول بدور عكسي خلال فترات قصور امدادات النفط ، وذلك برفع اسعار بيعها الى مستويات أعلى عما يمليه مستوى سعر نفط القياس للاوبك ،

---

* كان معدل الزيادة في امدادات النفط خارج الاوبك مرتفعا خلال الفترة ٧٧ - ١٩٨١ • الا ان هذا المعدل لن يستمر خلال السنوات القليلة القادمة ، اذ تمثلت مصادر النمو الرئيسية في بحر الشمال والمكسيك،بينما قامت الاسكا بالتعويض من تدنى الانتاج في الولايات المتحدة • ولا ينتظر ان ينمو انتاج بحر الشمال خلال السنوات الاربع أو الخمس المقبلة بمعدلاته في الفترة ٧٧-١٩٨١• الا ان هناك احتمالات لنمو الانتاج في المكسيك ، لكن التطورات قد تكون بطيئة • وقد تبقى الصادرات الصافية للكتلة الشرقية دون نقصان فترة ما ، ومن المحتمل ان تتراجع ، كما ان من غير المرجح ان يكون للمنتجين الجدد في افريقيا وأماكن اخرى أثر كمي في السوق بصورة فورية •
أنظر : روبرت مابرو - تخمة كان وضع النفط أم ندرة مشكلة الطاقة مستمرة وكرة الازمات لا تزال في ملعب المستهلكين - عالم النفط - المجلد الرابع عشر - العدد ١٣ - ص ٧ •

محققة في ذلك أكبر قدر ممكن من . وفي تحقيق تلك الدول لمصلحتها ، تستمد قوتها من وجود الاوبك. ويؤدي ما تقوم به الى الاخلال باستقرار السوق ، وزيادة الضغوط نحو تزايد الاسعار خلال فترات قصور العرض ، وعلى تناقصها خلال فترات نقص الطلب ،علاوة على ما يؤدي اليه سلوك هذه الدول من الاضرار بمصالح دول الاوبك خلال فترات سوق المشترين .

٢. نمو الاقتصاد العالمي : يرجع استقرار السوق الى مدى استقرار وتوازن قوتي العرض والطلب ، ومن ثم لا يمكن ان نرجع العوامل المؤدية الى اختلال السوق الى العرض فقط ، فللطلب دور رئيسي لا يقل أهمية عن دور العرض. ويتأثر الطلب بالعديد من المتغيرات الهامة ، مثل حالة نمو الاقتصاد العالمي ، سياسات حكومات الدول المستهلكة في مجال الطاقة ، التقلبات غير الرشيدة في المخزون ، والمغالاة في التوقعات . ونظرا لأهمية كلا من هذه المتغيرات ، نذكر كل منها على حده .

أوضحنا فيما سبق ، بصدد الحديث عن طبيعة سلعة النفط ، ما يميز النفط من طبيعة دولية ، وكذلك طبيعة تنموية ، وما يمكن ان يعكسه اى تغير في ظروف صناعة النفط من آثار على مختلف الدول ، وعلى جميع القطاعات الانتاجية والخدمية والاستهلاكية لكل دولة من دول العالم . ومن ثم فمن الطبيعي ان نتخيل ما يمكن ان يكون عليه الوضع الاقتصادي العالمي ، نتيجة لما حدث من شح في امدادات النفط ، وما اقترن بها من تصاعد حاد في اسعاره خلال فترتي ٧٤/٧٣ ، ٨٠/٧٩ من عقد السبعينات . فبدون شك فان للارتفاع الفجائي الحاد في اسعار النفط أثرامباشرا ضاراعلى اقتصاديات الدول المستوردة للنفط ، وقد يترتب عليه ركود النشاط الاقتصادي بتلك الدول . وطالما ترتبط معدلات نمو استهلاك الطاقة بصفة عامة ، والنفط بصفة خاصة ، بمعدلات النمو الاقتصادي لتلك الدول ، فان ما يصيب تلك الدول من ركود اقتصادي ، يعمل على خفض استهلاكها من الطاقة والنفط ، فتقل كميات استيرادها منه . وهذا ما حدث بالفعل ( بغض النظر عن أسباب الكساد ) بالدول الصناعية المتقدمة ، نتيجة للقفزتين الهامتين في اسعار النفط خلال العقد الماضي .

وان كان من الواجب علينا هنا ان نوضح حقيقة هامة - أشرنا اليها فيما سبق بصدد الحديث كذلك عن طبيعة سلعة النفط - وهى ان الطلب على النفط الخام طلب مشتق من الطلب على المنتجات النفطية ، كما ان الطلب على المنتجات النفطية كذلك طلب مشتق من الطلب على المنتجات أو الخدمات النهائية التي تدخل المنتجات النفطية في انتاجها او تقديمها للمستهلك

النهائي . ولذلك نجد ان السعر الذي يهم المستهلك النهائي ، هو سعر المنتجات او الخدمات التي تدخل في انتاجها أو اعدادها المشتقات النفطية . وقد جرت عادة حكومات الدول المستهلكة ( كما سبق القول كذلك ) على رفع اسعار المشتقات البترولية ، بما يمكنها من الحصول على ضرائب ورسوم جمركية ، تفوق ما يعود على الدول المنتجة من دخل نتيجة لانتاج النفط . وطالما ان ما حدث من ارتفاع في اسعار النفط الخام ، يرجع للدول المنتجة حقها في الريع الاقتصادي لاستخراج النفط ،الذي حرمت منه سنوات طويلة ، فلقد كان يمكن ان يصحب الارتفاع في اسعار النفط الخام ، خفض في مقدار الضريبة التي تحصلها حكومات الدول المستهلكة ، بما لا يؤدي الى اي تأثير على اسعار المشتقات النفطية ، ومن ثم لا يترتب على رفع اسعار النفط الخام اي اضرار هامة على اقتصاديات الدول الصناعية المتقدمة ، باستثناء ما يترتب فقط كأثر مباشر لارتفاع اسعار النفط الخام من عجز في موازين مدفوعات تلك الدول ( وكذلك عجز موازين ايرادات ونفقات الحكومات ) . هذا العجز الذي لا يلبث ، الا وان يتلاشى تدريجيا خلال السنوات التالية - كما ثبت من تجارب العقد الماضي - نتيجة لزيادة واردات الدول المنتجة للنفط ، وايداعاتها واستثماراتها بالدول المستوردة للنفط . ولكن ما حدث ، هو أن حكومات الدول المستهلكة لم تتنازل عن حقها في جباية ضرائب المنتجات النفطية ، بل وعلى العكس من ذلك فقد عمدت بعض الحكومات الى زيادة الضرائب وعدم خفضها .

وكذلك علينا أن نضيف ، أنه حتى مع سريان الاوضاع الراهنة بخصوص ضرائب الاستهلاك ، فان ارتفاع سعر خام النفط بنسبة ١٠٪ على سبيل المثال ، لا يعني للمستهلك النهائي بدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أكثر من زيادة سعر الجازولين بنسبة ١ : ٢ ٪ فقط* فالنقطة المهمة المراد توضيحها ، هي انه لا يوجد علاقة مباشرة بين ارتفاع سعر خام النفط ، وارتفاع اسعار المشتقات البترولية ، ومن ثم الطلب على المنتجات النهائية او الخدمات التي تدخل المشتقات النفطية في انتاجها أو تقديمها . فلا يمكن ارجاع ما تعاني منه دول العالم الحر المتقدم ، من كساد وأمراض كثيرة ، الى ما حدث من ارتفاع في اسعار النفط الخام وحده ، فهناك العديد من العوامل والمتغيرات الاخرى المتشابكة ، التي يخرج الحديث عنها عن مجال الورقة الحالية . فما يهمنا هو ان نشير الى ان حالة نمو الاقتصاد العالمي ، تؤثر على الطلب على النفط ، ولا يتوقع أي احد من الدارسين ان يعود

---

* Adnan Al-Janabi, "Determinants of Long-Term demand for OPEC oil,edited by M. Abdel Fadil, " Papers on the economics of oil, Oxford University Press, Oxford,79,P.44.

... /٢٤

الاقتصاد العالمي - بعد زوال حالة الكساد - الى ما كان عليه في سابق عهده خلال الخمسينات والستينات من معدلات نمو مرتفعة .

٣. التغير في سياسات حكومات الدول المستهلكة : قد لا يكون من الخطأ القول ، بأن ما تتبعه حكومات الدول المستهلكة من سياسات في مجال الطاقة ، يفوق ما يترتب على تغير اسعار النفط الخام ، من حيث التأثير على الكميات المطلوبة من النفط، بحيث يوجد من المهتمين بشئون النفط ، من ينكر وجود أي علاقة بين سعر النفط الخام ومقدار الطلب على بترول الاوبك خلال كل من الاجل القصير والمتوسط * .

فهناك - ما اشرنا اليه تحت المتغير السابق - من ضرائب تفرضها الدول المستهلكة على المنتجات النفطية ، تلك الضرائب من الارتفاع والاهمية ، بحيث انها تخلق فجوة بين التغير في سعر خام النفط ، وما يمكن ان يحدث من تغير في اسعار المنتجات النفطية ، وبحيث قد تقلل من الاهمية النسبية للتغير في سعر النفط الخام ، وذلك اذا لم يحدث وتتغير هى كذلك في نفس الاتجاه . وكذلك في الامكان ان تمتص هذه الضرائب،ما يحدث من تغير في اسعار النفط الخام ، وذلك بتغيرها في الاتجاه العكسي. ومن ثم فانه يمكن ان يكون لهذه الضرائب ، ومدى تغيرها ، دور في التأثير على حجم الطلب النهائي على المنتجات النفطية بالدول المستوردة للنفط .

وتتبع الدول المستوردة للنفط من بعد ارتفاع الاسعار في ٧٤/٧٣ ، سياسات اخرى مباشرة ، قد تفوق في تأثيرها على معدلات نمو الطلب على النفط خلال الاجل القصير والمتوسط ( ويبدو أن لبعضها أثر يمتد الى الاجل الطويل ) ، ما قد يكون للسياسات المالية من أثر . فهناك المقاييس أو النظم التي تحد من استيراد النفط فيما يتعدى حصصامعينة اوسقوفا محددة ، أو تزيد من معدلات التعريفة الجمركية بتعدي مستوردات النفط لحصص معينة . وهناك النظم التي تنظم استخدام الطاقة ، وذلك مثل التي تحرم استخدام زيت الوقود في محطات قوى معينة ، حتى يمكن استغلال الفحم المحلي او القوى النووية . وكذلك توجد الاخرى ، التي تمنع أو تفرض عقوبات مالية على استخدام السيارات ، التي لا تقابل شروط استهلاك معينة ، أو التي تحدد السرعة القصوى لقيادة السيارات ، أو التي تغلق محطات تموين السيارات خلال أيام معينة أسبوعيا . وكذلك النظم الخاصة بالحد من الاسراف في التدفئة

---

* أنظر المرجع السابق ص ٤٤ : ٤٨ .

والاضاءة ، ومراعاة الكفاءة في استخدام الطاقة ، واحلال الكهرباء والغاز محل الديزل والكيروسين* . يضاف الى ذلك الدعم المباشر التي تقوم به الحكومات ، سواء بالموارد المالية ( مثل الاعانات التي تقدم لصناعات الفحم باوربا والولايات المتحدة ، وكذلك ما يقدم من دعم لمحطات القوى النووية ) أو باجراء البحوث، وتنمية المصادر البديلة .فجميع هذه السياسات والمقاييس تفوق في تأثيرها ، في الحد من نمو الطلب على المنتجات النفطية ، ما يمكن ان يلعبه تغير أسعار النفط من أثر . وهنا يتغير الطلب على النفط ، لاسباب غير متعلقة بتغير الاسعار الجارية للنفط الخام ، وان كان اتباع تلك السياسات راجعا اصلا الى الارتفاع الاولي الكبير في اسعار النفط الخام . فالطلب على النفط ، اصبح نتيجة لنظم الحفاظ على الطاقة ،مقيدا بحكم القانون بمجموعة من الوسائل غير السعرية ، التي يمكن ان تعطي نتائج اكثر ايجابية ، دون ان يكون للسعر الجاري الدور الرئيسي ( طالما ان تغيره يتم في حدود معتدلة ) .

وان كان يصعب القياس الكمي ، لمدى مساهمة تلك السياسات في خفض معدلات استخدام النفط ، وذلك لأن التغير في استخدام النفط ، يرجع كذلك للعديد من العوامل الاخرى ، خاصة حالة النمو الاقتصادي ، الا انه يمكن الاستعانة بمعيار كثافة استخدام الطاقة** ، كمؤشر اولي يحيد الى حد ما أثر الدورة

---

* ويكفي ان نشير الى الخبر الذي ذكر في مجلة عالم النفط ، بان عدد ما أنشيء اخيرا من شركات استشارية للتوفير في استهلاك الطاقة في أوربا الغربية وحدها ، قد بلغ ١٥ ألف شركة . فلقد أفادت بذلك دراسة صدرت عن السوق الاوربية المشتركة ، بأن هذا العدد الهائل من الشركات هو الخاص فقط بالدول العشرالاعضاء في السوق المشتركة ، حيث يعمل ثلثا هذا العدد من الشركات ، كشركات استشارية في شئون الطاقة ، بينما ينتج الثلث الباقي مختلف أجهزة التوفير في استهلاك الطاقة ، من العوازل الحرارية الى الالواح الشمسية والمراجل المحسنة . وتقدر قيمة معدات الحفاظ على الطاقة ، المعدة للاستخدام في المباني ، التي يتم تسويقها سنويا في دول السوق الاوربية المشتركة بنحو ٥٠ مليار دولار ، توفر فرص العمل لحوالي ما يزيد عن مليون عامل .
أنظر : "١٥٠٠٠ شركة استشارية للتوفير في استهلاك الطاقة نشأت في أوربا الغربية وحدها" عالم النفط - المجلد الرابع عشر - العدد٢٥ - ص ٧ .

** يقصد هنا بكثافة استخدام الطاقة ، خارج قسمة الرقم القياسي لطلب المصادر الاولية للطاقة على الرقم القياسي للناتج المحلي الاجمالي الحقيقي . ويقصد بكثافة استخدام البترول ، خارج قسمة الرقم القياسي للطلب على النفط على الرقم القياسي للناتج المحلي الاجمالي الحقيقي.

الاقتصاديـــــــة • ومن ثـــم يمكن أن نأخذ مجرد فكرة أولية عن تأثير تلك السياسات الحكومية ، بالدول السبع الكبار بمنظمة التعاون الاقتصـــــــادي والتنمية ، عقب كل من القفزتين الهامتين في اسعار النفط في ٧٤/٧٣ ، ٨٠/٧٩ ، وذلك كما يبدو من الجدول التالي :

كثافة استخدام الطاقة والنفط*
تغيرات مئوية

| | كثافة استخدام الطاقة | | كثافة استخدام النفط | |
|---|---|---|---|---|
| | ٧٦ - ٧٣ | ٨١ - ٧٨ ** | ٧٦ - ٧٣ | ٨١ - ٧٨ ** |
| الولايات المتحدة الامريكية | - ٢ر٧ | - ٨ر٨ | - ٢ر٧ | - ٢٥ر٢ |
| اليابـــــان | - ٠ر٣ | - ١٣ر٥ | - ٩ر٧ | - ٢٥ر٦ |
| المانيا الاتحادية | - ٤ر٤ | - ٦ر٣ | - ٧ر٨ | - ٢٨ر٠ |
| فرنســـــــا | - ١٠ر٣ | - ١ر٧ | - ١٤ر٩ | - ١٤ر٨ |
| المملكة المتحدة | - ٩ر٧ | - ٣ر٩ | - ١٩ر٣ | - ٢١ر١ |
| ايطاليـــــا | - ٣ر٤ | - ٤ر٣ | - ١٠ر٥ | - ٧ر٨ |
| كنـــــــدا | - ٥ر١ | - ٣ر٦ | - ٦ر٦ | - ١٢ر١ |
| المجموع | - ٣ر٧ | - ٧ر٩ | - ٣ر٢ | - ٢٣ر٤ |

يتضح لنا ان الانخفاض في كثافة استخدام الطاقة باجمالي الدول السبـــع الكبار ، قد بلغ خلال الفترة الثانية ( ٧٨ - ٨١ ) ضعف ما تحقق خلال الفترة الاولى ( ٨٪ بالمقارنة بحوالي ٤٪ ) • وان التفاوت كان اكثر وضوحـــــا في انخفاض كثافة استخدام النفـــط ، فعلى حين بلغ حوالي ٣٪ خلال الفترة الاولـى ، وصل الي ٢٣٪ خلال الفترة الثانية . وهذا يـوضح ، انه على حين تضاعـــــف تأثير العوامل الغير راجعة الى الانخفاض في النمو الاقتصادي ، على خفـــــض المستخدم من الطاقة الاولية خلال الفترة الثانية بالمقارنة بالفترة الاولـى ، فان تأثير هذه العوامل كان اكثر من ذلك بكثير جدا ، على خفض المستخـــدم من النفـــط خلال الفترة الثانية بالمقارنة بالفترة الاولى • وهذا يشير الـى

* OECD Economic Outlook, December 1981; & Middle East Economic Survey, Vol. XXV, No. 12, 4 January 1982.

** بيانات سنة ١٩٨١ تقديرية •

وجود مجهودات الحفاظ على الطاقة ، وبالذات النفط ، واحلال المصادر الاخرى محله . وكذلك يوضح ان الاثر الهام لتلك المجهودات ، برز بصورة واضحة ، عقب الارتفاع الثاني الهام لاسعار النفط . فما اتخذته الدول المستهلكة من سياسات ، لم يتبع بحزم دفعة واحدة ، أو لم تظهر آثاره بسرعة عقب الارتفاع الاول للاسعار ، وقد يرجع ذلك الى القوى المضادة للتغيير ، الموجودة في نظام دول السوق الحر المتقدمة صناعيا ، والتي ترجع الى عوامل فنية وسيكولوجية ( مرتبطة بعادات الافراد ) ، من الصعب تغييرها بسرعة ، أو بمؤشرات لا تتناسب مع قوتها . ولكن بحدوث الصدمة القوية الثانية ، بالارتفاع الكبير في اسعار النفط خلال سنتي ٧٩ و ١٩٨٠ ، أمكن التغلب على الرغبة في عدم التغيير ، بما خلق من دوافع اقتصادية قوية اضافية ، ودوافع سياسية ، أدت الى خفض المستخدم من النفط ، بمعدل يزيد كثيرا عن الانخفاض المحدود في معدلات النمو الاقتصادي . وبدون شك لا يمكن تجاهل تأثير الصدمة الاولى في تهيئة الجو لكي تزيد الاستجابة مع تلقي الصدمة القوية الثانية ، بما يشير الى خطورة أي تصاعد قد يحدث مستقبلا في اسعار النفط .

ومن الجدير بالاهتمام ان نميز بصدد انخفاض حجم ومعدلات نمو الطلب على النفط بين كل من العوامل المؤثرة ذات الطبيعة الوقتية ( الغير دائمة ) والعوامل ذات الطبيعة الدائمة . فيأتي الانخفاض في معدلات النمو الاقتصادي تحت فئة العوامل الوقتية ، حيث يمكن ان يتلاشى الانخفاض في الطلب على النفط الراجع الى هذا العامل ، بعودة معدلات النمو الاقتصادي مرة اخرى الى الارتفاع . وتأتي التغيرات الهيكلية في نمط استهلاك الطاقة ، ( الراجعة الى مجهودات الحفاظ على الطاقة واحلال المصادر البديلة محل النفط ) تحت فئة العوامل الدائمة ، مما يوضح مدى جدية وخطورة ما يمكن استنتاجه من الجدول السابق ، وأثر ذلك على معدلات النمو المستقبلية لطلب الدول الصناعية المتقدمة على النفط . وان كان من الصعب التعرف بدقة على الاثر النسبي لكل من العوامل الدائمة والعوامل الوقتية على ما حدث من تراجع في الطلب على النفط، الا انه قد لا يتوقع خلال المستقبل القريب حدوث تصاعد ملحوظ في طلب الدول الصناعية الكبرى على النفط ، ليس فقط نتيجة لتأثير العوامل الدائمة ، ولكن ايضا للضعف النسبي المتوقع لتأثير العوامل المؤقتة . أو بعبارة اخرى ، لعدم توقع تحقيق معدلات نمو مرتفعة باقتصاديات الدول الصناعية الكبرى ( وذلك بعد زوال الكساد الحالي ) .

ولا يتقصر دور حكومات الدول المستهلكة في تأثيرها على توازن السوق خلال الاجل القصير على ما سبق ذكره من سياسات فحسب ، فهناك بعض السياسات

الاخرى ، التي اتخذتها حكومة الولايات المتحدة الامريكية ، ولها تأثير على سوق النفط ، وذلك لما لتلك الدولة الصناعية الكبرى من وزن هام كمستهلكة للنفط ، وكذلك كمنتجة له . بالاضافة الى أثرها كصاحبة للعملة الرئيسية ، التي تستعمل كأداة لتسعير النفط ، وتحديد قيمته . وفي هذا الشأن نشير الى أهم قرارين من حيث التأثير . الاول الخاص بتحرير السوق الامريكي من النظم المحددة لاستيراد النفط ، والمحددة لاسعاره ، بحيث جعل السوق الامريكي يتكامل مع السوق العالمي للنفط ، مما يؤدي الى اتساع السوق الحر للنفط ، فيزيد فاعلية قوى العرض والطلب الحر ، ويجعل السوق الحر أكثر استجابة لتأثير تلك القوى كما أنه برفع الرقابة على الاسعار المحلية ، زاد الحافز عند المنتجين المحليين لزيادة امداداتهم من النفط ، على الرغم من حالة كساد السوق العالمي ، مما يؤدي الى خفض واردات الولايات المتحدة من النفط ، ويؤثر على سوق التجارة العالمية للنفط ، بنقص الطلب . القرار الثاني الهام للحكومة الامريكية ، والذي أثر على سوق النفط ، هو الخاص برفع اسعار الفائدة على الدولار الامريكي ، مما أدى الى رفع تكلفة المخزون من النفط ، كما سيأتي ذكره فيما بعد ، ورفع تكلفة الاستثمارات في مجال الطاقة وبدائل النفط ، وعمل على خفض اسعار صرف العملات الاخرى في مواجهة الدولار ، وبالتالي ادى الى زيادة ما تدفعه الدول الاخرى من عملاتها كثمن لاستيراد النفط ، مما يزيد متاعبها فيما تواجهه من كساد اقتصادي ، وبالتالي يعمل على امتداد فترة ضعف الطلب على النفط السائدة في السوق .

٤. تقلبات المخزون التي تزيد من عدم استقرار السوق : اكتسبت مسألة المخزونات النفطية اهميتها الاولى في اعقاب حظر البترول العربي خلال حرب أكتوبر العربية الاسرائيلية في سنة ١٩٧٣ ، ثم زادت اهميتها كثيرا في اعقاب توتر الوضع السياسي في منطقة الخليج العربي ، بقيام الثورة الايرانية في ١٩٧٨ ، وما تلاها من اندلاع الحرب بين العراق وايران في نهاية عام ١٩٨٠ . فلقد اوصت وكالة الطاقة الدولية في سنة ١٩٧٦ أعضائها بمخزونات تعادل ٦٠ يوما من المستوردات الصافية للسنة السابقة ، ورفع هذا المعدل الى ٩٠ يوما ، بدءا بسنة ١٩٨٠ ، وذلك لأن المخزونات النفطية يمكن ان تواجه اضطرابات الامدادات ، وتعمل على بقاء نظام التوزيع والتموين مستمرا دون اختناقات ، وتساعد على الموازنة بين العرض والطلب ، فتؤدي الى القضاء على اختلالات السوق قصيرة الاجل .

هذا وان كانت وظيفة المخزون تتمثل اساسا في خلق ذلك النوع من الاستقرار في الامدادات ، بما يؤدي الى استقرار السوق ، الا انها في

حد ذاتها قد تلعب دورا عكسيا يزيد من درجة اضطراب السوق خلال الاجل القصير. ويتوقف ذلك على القرارات التي تؤثر عليها، وما اذا كانت مبنية على اساس تخطيط سليم لكل من امدادات الطاقة والنفط والطلب عليها ، وما يؤثر فيها من متغيرات مختلفة ، وبالتالي يكون توجيهها نحو الاتجاه السليم . أو تعتمد بدرجة أكبر على توقعات السوق ، وما تلعب فيه من متغيرات قصيرة الاجل ، سواء كانت هذه التوقعات سليمة أو مبالغا فيها.فيعمل توقع ارتفاع سعر النفط في المستقبل القريب ( مع اخذ تكلفة التخزين ومعدل التضخم في الاعتبار) على زيادة التخزين ، فيزيد الطلب الفوري على النفط ، ويعجل من رفع اسعاره ، وكذلك يعمل توقع انخفاض سعر النفط على التخلص من قدر من المخزون ، ومن ثم يؤدي الى التعجيل من خفض السعر . فمجرد التغير في توقعات السوق ، سواء كانت صادقة أو وهمية ، يؤدي الى جعل المخزون يتغير في الاتجاه المعاكس ، بحيث يعمل على اضطراب السوق، وليس استقراره . كما انه بحدوث اي اضطرابات سياسية ، تؤثر على امدادات النفط ، قد تساهم العوامل السيكولوجية بالمغالاة في اثر تلك الاضطرابات على مستقبل الامدادات ، وتؤدي الى الاتجاه نحو زيادة التخزين ، فتعمل - تحت ظروف تناقص أو حتى احتمال تناقص الامدادات - على تصاعد الاسعار . وذلك بدلا من السحب من المخزون لمواجهة تلك الظروف ، والتخفيف من اثر نقص الامدادات ، بحيث تتم الموازنة بين العرض والطلب ، دون اضطراب السوق ، وتصاعد الاسعار . وقد يكون الضغط على الاسعار لخفضها امرا مقصودا وذلك بالتخلص بقدر من المخزون خلال فترات وفرة الامدادات . أو بتقليص الواردات من بعض دول الاوبك - التي تمثل الحلقات الضعيفة في سلسلة الاوبك - لفترة معينة للاضعاف من هيكل تسعير الاوبك .

فقد شهد التغير في مخزونات النفط خلال الفترة الاخيرة ، انخفاضا في كمياته امتدت لحوالي سنة ، من الربع الثاني لسنة ١٩٧٨ الى الربع الاول لسنة ١٩٧٩ ، ثم نتيجة للخوف من نقص امدادات النفط لقيام الثورة الايرانية ، حدث تهافت على زيادة المخزون ، مما يوزاي استهلاك ٨٠ يوما ( في اوائل ١٩٧٨ ) بدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، الى ما يواجه استهلاك ١١١ يوما لتلك الدول في نهاية الربع الثالث لسنة ١٩٨٠ * . وقد ساهم ذلك في تزايد اسعار النفط، التي شهدت تصاعدا كبيرا خلال هاتين السنتين (٨٠/٧٩).

---

* Oil and Energy Trends, Vol. 6, No.11, Nov. 20th, 1981, PP. 1:4.

فلقد ادت الزيادة في المخزون الى زيادة الطلب على النفط،وذلك على الرغم من تناقص كميات الاستهلاك ، نتيجة لارتفاع اسعار النفط ،ومما ذكر سابقا من عوامل اخرى * . وقد ساعد توفر الامدادات على زيادة المخزون خلال تلك الفترة . ثم اخذت كميات المخزون في التراجع من الربع الاخير لسنة ١٩٨٠ الى وقتنا الحالي ( الربع الاخير لسنة ١٩٨٢ )،ممثلة ما يواجه استهلاك حوالي ٩٠ يوما لدول العالم الحر** . وقد اقترن هذا السحب من المخزون ، بتناقص الاستهلاك ، مما أدى الى ما تشهده سوق النفط من تخمة حالية في الامدادات، وضغوط لخفض اسعار النفط . ولقد ادى الارتفاع في اسعار الفائدة (والحاجة الى السيولة )الى زيادة تكلفة التخزين ، بحيث اصبحت تصل الى ما يتراوح بين ٦ ، ٩ دولارات للبرميل لمدة سنة ***، مما ساهم على زيادة التخلص من المخزون .

وهكذا يبدو لنا كيف ان التغير في المخزون من النفط ، كان وراء ما شهدته سوق النفط خلال السنوات الاخيرة من اضطراب ، فلقد ادى المخزون الى زيادة الطلب على النفط خلال فترة تصاعد الاسعار في سنتي ٧٩و١٩٨٠ ، مما ساهم في زيادة تلك الاسعار . ومن بعد ذلك لعب المخزون دورا في زيادة العرض ، رغم انخفاض الاستهلاك ، مما ساهم في خفض او الضغط على اسعار النفط بالنقصان ، وبذلك بدلا من أن يؤدي المخزون الى استقرار السوق ، وزيادة درجة اليقين ، عمل على زيادة حدة كل من تياري ارتفاع وانخفاض الاسعار ، وأدى الى زيادة عنصر عدم اليقين .

## ضوابط التحكم في استقرار السوق خلال الاجل القصير:

اصبح واضحا لنا الآن ، ما تعاني منه سوق النفط من متغيرات ، تعبث باستقرارها خلال الاجل القصير ، فتجعل اسعار النفط عرضة للتقلب ، وعدم الاستقرار من وقت الى آخر . تلك المتغيرات يمكن ان تخلق دورات قصيرة الاجل من شح الامدادات ، وتصاعد الطلب ، ومن ثم ارتفاع الاسعار ، الى تخمة الامدادات، وقصور الطلب، ومن ثم انخفاض الاسعار،ثم العودة ثانية الى تكرار نفس الدورة ، مالم توجد من الضوابط التي يمكن ان تحد ، او تمتص من اثر تلك المتغيرات ، وتلجم اندفاعها ، بحيث تعمل في اعادة التوازن

---

* فلقد انخفضت خلال تلك السنتين نسبة الاستهلاك الى اجمالي الطلب على النفط الى حوالي ٨٩٪ .

Marc S. Nan Nguema, Thoughts on the Future Global energy supply, OPEC Bulletin, May 1982, P.5

** عالم النفط - المجلد الخامس عشر - العدد ١٤ - ٦ نوفمبر٨٢ - ص ٠٣

*** شركة اكسون - مخزونات النفط العالمية - عالم النفط - المجلد الرابع عشر - العدد ١٢ - ص ٠٧

والاستقرار الى السوق • ومن الطبيعي أن تأتي تلك الضوابط من جانب الاجهزة المهيمنة على السوق ،والممثلة بصفة خاصة لجهاز التسعير ، والتي تتفاوت قوتها بقدر سيطرتها ، وتمثيلها لجهاز التسعير هذا، وتتوقف فاعليتها على مدى قدرتها على التغير السريع الرشيد في مواجهة التقلبات القصيرة الاجل ، ومن ثم يستبعد من التحليل الضوابط التي يمكن ان تلعب دورا فيما يمكن ان يتم من توازن طويل الاجل •

فعلينا ان ندرس هنا ، مدى فاعلية الضوابط التي يمكن ان تعمل على استقرار السوق خلال الاجل القصير ، سواء كانت في ايدي المنتجين ، ممثلة في مرونة الاوبك على التحكم في العرض ، او في ايدي المستهلكين ،ممثلة في مخزونات النفط، وذلك حتى يمكن ان نتعرف على امكانيات تجنب تقلبات السوق قصيرة الاجل خلال المستقبل القريب •

١ • مدى مرونة دول الاوبك على التحكم في العرض :

أصبح من الطبيعي ان يطلق على الاوبك "المنتج الاخير للنفط" أو "منتج الكمية المتممة للامدادات المطلوبة من النفط "Residual Supplier, على اساس ان دول الاوبك اصبحت تلعب دور المنتج الذي يواجه عجز الامدادات من المصادر الاخرى ، سواء كانت كبيرة او صغيرة •فيمكن للاوبك ان تعمل عن طريق زيادة او خفض كميات صادراتها من النفط على استقرار السوق ، ومن ثم فانه بالتغير في كميات صادراتها زيادة او نقصا ، يمكن ان يكون أثرها على السوق أكبر مما قد يمليه نصيبها النسبي في الامدادات • وذلك لأنها تمثل ذلك الجزء الديناميكي في الامدادات،القابل للاستجابة زيادة او نقصا ، ومن ثم المؤثر على توازن السوق ، سواء بالعمل على عدم هبوط السعر ، او السعي نحو فرملة تصاعد الاسعار،كسياسة من جانب الاوبك •

هذا الدور الانضباطي للاوبك ، عن طريق التحكم في الكمية المتممة لامدادات النفط ، محكوم بمدى مرونة الاوبك في تغيير كميات امداداتها من النفط • وتتوقف هذه المرونة على الاعتبارات التالية :-

الاول : مدى بعد المستوى الجاري للانتاج عن الحد الادنى للانتاج •
الثاني: مدى بعد المستوى الجارى للانتاج عن الطاقة الانتاجية القصوى •
الثالث: مدى التضامن والتماسك بين دول الاوبك والتزامهم بقراراتها •

/٣٢ •••

الرابع: امكانيات التفاهم مع كبار المصدرين من خارج الاوبك .
الخامس: مدى بعد الاسعار الجارية للنفط عن تكلفة البدائل .

بالنسبة للاعتبار الاول ، من الطبيعي ان ندرك ان مرونة الاوبك في امكانية خفض انتاجها تتزايد كلما بعد الحد الادنى للانتاج عن المستوى الجاري لانتاجها، فتصبح أمامها الفرصة متسعة للمحافظة على عدم هبوط اسعار النفط ، اذا ما حدث انخفاض في الطلب .

ويقصد بالحد الادنى لإنتاج النفط بأي دولة من دول الاوبك ، ذلك المستوى الذي لا تستطيع خفض انتاجها الى ما يقل عنه ، وذلك اما لاعتبارات تمويلية ، تتعلق بالحاجة الى ما تحققه صادرات النفط من ايرادات ، لازمة لمواجهة متطلبات التنمية والانفاق الحكومي . واما لاعتبارات فنية ،تتعلق بكفاءة استغلال الآبار،كالمحافظة على نسبة الضغط في المكامن ،او الحد من هجرة النفط من بعض المكامن ، او لمواجهة الاحتياجات المحلية من امدادات الغاز المصاحب لانتاج النفط ، بالرغم من عدم الحاجة الى هذا الانتاج ، اذا اخذت فقط اعتبارات الحاجة المالية .

ومن الطبيعي ان تشار الحاجة الى التعرف على مستوى الحد الادنى لانتاج النفط فقط بالنسبة لدول الاوبك التي توصف بأن لديها فائضا رأسماليا ، وذلك مثل المملكة العربية السعودية ، الكويت ، الامارات العربية المتحدة ، الجماهيرية الليبية ، وقطر . اما الدول الاخرى التي تعاني من عجز في موازين مدفوعاتها ، فمن الطبيعي ان نفترض بأن احتياجاتها التمويلية تفوق ما تحققه من حصيلة من تصدير النفط، ومن ثم فان مستويات انتاجها - وان كانت تمثل حدودها العليا طبقا لمواردها النفطية - الا انه لا يمكن خفضها لاعتبارات تمويلية ، حيث أنها أقل من اللازم لمواجهة المتطلبات المالية لتلك البلدان .

ومن اسباب قوة الاوبك وجود تلك الدول ذات الفائض الرأسمالي ، فهي بما تتمتع به من موارد نفطية كبيرة ، وكثافة سكانية منخفضة يمكنها ان تغير من مستويات انتاجها دون ضغوط من النواحي التمويلية . اما دول الاوبك الاخرى ذات الكثافة السكانية المرتفعة ، والحاجات التمويلية الكبيرة ،

فما يوجد بها من ... نفطية اما صغيرة ، او ان طاقتها الانتاجية محدودة ، وبالتالي فان اثرها النسبي محدود ، الا انها تمثل الحلقات الضعيفة في سلسلة الاوبك .

وان كانت مشكلة الحاجة الى التعرف على الحد الادنى للانتاج ، يمكن حصرها فقط عمليا على دول الاوبك ذات الفائض الرأسمالي ، الا ان تحديد الحد الادنى لانتاج كل من هذه الدول ، ليس مع ذلك بالامر الهين ، وذلك لأن طبيعة الشيء المراد تحديده ليست ثابته * . فيتوقف الحد الادنى للانتاج ، من ناحية على سعر النفط وتطوره ، ومن ناحية اخرى على حجم اوجه الانفاق ، سواء كان انفاقا استهلاكيا عائليا أو حكوميا او انفاقا استثماريا أو انفاقا ممثلا في المعونات الخارجية . ومن الطبيعي ان نفترض ، انه بارتفاع سعر النفط ، يقل الحد الادنى من انتاج النفط ، اللازم لمواجهة أوجه الانفاق سالفة الذكر . الا ان الملاحظ ان ارتفاع سعر النفط ، عادة يصاحب كذلك بارتفاع اوجه الانفاق **. ومن ثم فانه وان كان ليس من اليسير تقدير الحد الادنى لانتاج النفط عند مستوى سعر معين لبرميل النفط ، فان الامر يزداد صعوبة ، اذا اردنا القيام بذلك التقدير تحت ظروف تغير اسعار النفط .

---

* اعدت العديد من الدراسات عن تحديد الحد الادنى للانتاج لدول الاوبك ، ولكن من السهل توجيه النقد الى كل منها ، وعلى سبيل المثال انظر الى: Theodore H. Moran, Oil Prices and the Future of OPEC, Resources for the Future, Inc., Washington, D.C., March 1978; M.Dailami, Financial Influences on the Behavior of Oil Exporters, edited by Joy Dunkerley, International Energy Strategies, Proceedings of the 1979 IAEE/RFF conference, OG & H, Cambridge, Massachusetts, 1979.

** فلقد اشار السيد وزير النفط الكويتي في ورقته المقدمة الى مؤتمر الطاقة الرابع لجامعة اكسفورد ، بان التجربة قد افادت، انه يعقب كل ارتفاع في سعر النفط زيادة في الانفاق الحكومي بدول الاوبك،بما فيها اكثر دول الاوبك تحفظا ، بمعدل سنوي مركب يتعدى ٢٠٪ ( خلال السنتين او الثلاثة التالية لارتفاع اسعار النفط)، وهذا الارتفاع في الانفاق غير قابل للرجوع فيه ، وهو يؤدي الى التضخم وزيادة الواردات. وذلك لأن الزيادة في الانفاق الحكومي غالبا ما توجه الى ثلاثة قنوات . الاولى: زيادة مايتمتع به العاملون المدنيون وبالقطاع العام من دخول ومزايا ، ومنهم ينتشر بسرعة اثر ذلك الارتفاع في الدخول على جميع

(تكملة الهامش في الصفحة التالية)

وعموما يمكن القول ،بأنه ليس من الخطأ ان نتصور بأن الحد الادنى من النفط اللازم انتاجه بدول الاوبك ( ذات الفائض الرأسمالي ) قد شهد خلال الفترة الاخيرة ارتفاعا ، وذلك على الرغم من ارتفاع اسعار النفط • ومن المتوقع كذلك ان يستمر الارتفاع مستقبلا ، وذلك للاسباب التالية :

- تزايد الانفاق والواردات بدول الاوبك* • فمن حيث الانفاق الاستهلاكي ، نجد تغيرا كبيرا في أسلوب معيشة مواطني الدول ذات الفائض الرأسمالي • فان كانت مرونة الطلب/الدخل Income Elasticity of Demand. منخفضة على السلع الضرورية ، عند المستويات المرتفعة من الدخول ، فانها مرتفعة وتتعدى الواحد الصحيح على السلع الكمالية والمظهرية ، بما لا يجعل هناك حدودا عليا لتصاعد هذا النوع من الاستهلاك • كما انه ليس بخاف ، ما أصبح يحتله الانفاق العام على الدفاع من أهمية في تلك الدول ،وذلك في وقت تصاعدت فيه كلفة معدات الحرب • يضاف الى ذلك أوجه الانفاق الاستثمارى ، الذي يقوم على اعتبارات الاكتفاء الذاتي ، او العزة القومية دون ضمان ان

---

( تابع هامش الصفحة السابقة )

انحاء الاقتصاد الوطني • وطالما انه لا يمكن زيادة الانتاج المحلي من السلع والخدمات بالسرعة التي تتناسب مع زيادة الدخول ، فان الامر يتحول عادة الى تضخم في الاسعار وزيادة في الواردات • والقناة الثانية لزيادة الانفاق الحكومي، تتمثل في الدعم الذي يوجه الى استهلاك بعض السلع والخدمات ، وهذا يؤدي الى تشويه هيكل الاسعار النسبية ، مما يعمل على انكماش القطاعات الانتاجية (مثل الزراعة)، فيقود نحو زيادة فاتورة الواردات ، بجانب انقاص قدرة الاقتصاد على سدادها • وتتمثل القناة الثالثة لزيادة الانفاق الحكومي ، في زيادة توجيه الموارد نحو المشروعات الانتاجية ، بما قد يتعدى القدرة على التقييم السليم والتنفيذ المناسب لهذه المشروعات • وبما يدعو الى القيام بمشروعات تمثل عبئا دائما على الخزانة ، وتستلزم الدعم المستمر طوال فترة وجودها •

ومن ثم نجد ان كل ارتفاع في اسعار النفط يكون مرافقا بزيادة الانفاق الحكومي مما يقلل من مرونة الاوبك •

A. Khalifa Al-Sabah, OPEC Policy: An Introspection, Fourth Oxford Energy Seminar, 30th August-10th Sep. 1982, Oxford, PP. 4 & 5.

* أنظر الهامش السابق •

تتوفر في كل الاحوال المقومات المحلية الكافية لقيام مشروعات يمكن ان تصمد دون دعم دائم من ميزانية الدولة .

- تزايد الاحتياجات الداخلية لاستهلاك النفط بدول الاوبك ، وذلك نتيجة للنمو السريع في مستويات دخول هذه الدول ، ولعدم ارتفاع اسعار المنتجات النفطية في الاسواق الداخلية للعديد منها الى المستويات التي وصلت اليها باسواق الدول المستوردة للنفط، علاوة على التوسع في احلال البترول محل مصادر الطاقة البدائية في دول مثل نيجيريا واندونيسيا ، وكذلك التوسع في الصناعات ذات الكثافة المرتفعة لاستخدام الطاقة كوقود أو كلقيم . ففي سنة ١٩٨٠ ، بلغ الاستهلاك الداخلي لدول الاوبك ما يتعدى ٢ مليون برميل/يوم ( ٢ر٤ مليون برميل/يوم )، وهو بمثابة ثلاثة امثال مستوى استهلاكها في ١٩٧٠ ( حولي ٧٠٠ ألف برميل/يوم) ، اي ان استهلاك دول الاوبك من النفط خلال عشر سنوات قد نما بمعدل سنوي يبلغ حوالي ١١٪ . ومن المتوقع ان يتضاعف مستوى الاستهلاك خلال العشر سنوات التالية ، ويبلغ في سنة ١٩٩٠ حوالي أربعة ملايين برميل في اليوم * . ومن ثم نجد انه يتعين على دول الاوبك ان تنتج على الدوام ما يكفي لمواجهة استهلاكها المتزايد من النفط ، وما يكفي - على الاقل - لمواجهة اعبائها المالية المتزايدة ، وذلك اذا سمحت بذلك طاقاتها الانتاجية ، مما يؤدي على الدوام الى رفع الحد الادنى اللازم من الانتاج ، مع افتراض التغاضي عما قد يحدثه التغير في سعر النفط من تأثير .

---

* يتراوح رقم الاستهلاك المقدر لدول الاوبك ما بين ٣ر٨ و ٤ر٤ مليون برميل/يوم في سنة ١٩٩٠ ، وذلك طبقا لاحدى الدراسات المنشورة حديثا ، والتي تأخذ بعين الاعتبار العديد من المتغيرات التي يمكن قبولها :

Fereidum Fesheraki & Others, Future Domestic Demand for Petroleum products in OPEC countries, Middle East Economic Survey, supplement to Vol. XXV, No.37, 28 June 1982.

وتعد التقديرات التي اشارت اليها الدراسة السابقة اقل بكثير من المذكورة في نشرات الاوبك ، والتي تقدر استهلاك دول الاوبك من المنتجات النفطية بما يقارب ٦ ملايين برميل/يوم في ١٩٩٠ وبما يقرب من ١١ مليون برميل/يوم سنة ٢٠٠٠

OPEC, Facts & Figures - A Comparative Statistical Analysis, OPEC, Vienna, 1981, P.23, and OPEC, Energy in Developing Countries - Present and Future, OPEC Papers Vol.1, No.2, October, 1980, P.4.

... /٣٦

- قيام بعض دول الاوبك بانشاء العديد من الصناعات، التي تعتمد على استخدام الغاز المصاحب للنفط ، ومن ثم فان انخفاض معدل انتاجها من النفط الى ما يقل عن حدود احتياجات تلك الصناعات من الغاز ، يؤدي الى عدم الاستغلال الكامل لطاقاتها الانتاجية . علما بان هذه الصناعات تتصف بارتفاع الكثافة الرأسمالية ،وبالتالي ارتفاع الاهمية النسبية للجزء الثابت من قائمة مصروفات التشغيل ، وارتفاع نقطة التعادل* ، مما يجعل مستوى ربحيتها على درجة كبيرة من الحساسية للتغير في مستوى الطاقة الانتاجية المستغلة . وهكذا يمكن ان تتصاعد خسائر هذه المشروعات بمعدلات مرتفعة ، مع الانخفاض في مستوى الطاقة المستغلة نتيجة للنقص في امدادات الغاز . تلك النقطة يمكن اعتبارها على درجة كبيرة من الاهمية ، لأنها تؤثر على درجة المرونة المتاحة للدولة المصدرة للنفط ، من حيث مدى امكانية خفضها لمستوى انتاجها من النفط الى اقل من حد معين ، وطول المدة التي قد تضطرها الظروف الى اتباع ذلك . ويبدو هذا الامر واضحا بالنسبة لأهم دول الاوبك ، وهي المملكة العربية السعودية ، التي قامت بانشاء العديد من الصناعات الهامة ( والذي لا يزال العديد منها في مرحلة التشييد ) ، التي تعتمد على استخدام الغاز المصاحب للنفط ، وذلك مثل صناعات الامونيا والاسمدة النيتروجينية ، والميثانول ، والاثلين ومشتقاته ، علاوة على الحديد والصلب ومحطات القوى الكهربائية ووحدات تحلية المياه التي تعتمد على الغاز كوقود لازم لها ، بحيث انه بعد تمام تشغيل هذه المنشئات الصناعية (تقريبا في سنة ١٩٨٦ ) سوف تصبح السعودية مقيدة الى حد كبير بحد ادنى لانتاج النفط ، يوفر كميات الغاز المصاحب الهائلة اللازمة لتلك المشروعات، والا تتعرض صناعاتها للانخفاض في استغلال طاقاتها الانتاجية من وقت الى آخر. وان كان يرد على ذلك ، بان هذه النقطة قد اخذت في الحسبان ، بان صممت محطات القوى الكهربائية على اساس امكانية استبدال الغاز بزيت الوقود عند الضرورة ، كما انه يمكن الاستعانة بالغاز غير المصاحب . وان كان لا يمكن ان نتجاهل ، ما قد يترتب على ذلك من صعوبات ووقت لازم** .

---

* او بعبارة اخرى ، ارتفاع نسبة الحد الادنى من الانتاج الذي يتساوى عنده مجموع المصروفات المتغيرة والثابته مع الايرادات .

** تعد السعودية شبكة استغلال الغاز المصاحب ، على اساس استيعاب كميات الغاز ، التي تقترن بمستوى انتاج يومي ٨٫٥ مليون برميل من النفط

(تكملة الهامش في الصفحة التالية )

وبما تشهده سوق النفط حاليا ، من تراجع كبير في انتاج دول الاوبك، وصل خلال الربع الثالث من سنة ١٩٨٢ الى ١٨ر٥ مليون برميل/ يوم *، بالمقارنة بما كان عليه منذ حوالي سنتين مضت من ٢٧ر٤ مليون برميل/ يوم ( في ١٩٨٠ ، ٣١ر٤ مليون برميل/ يوم في ١٩٧٩ ) ، وبما حدث من تغير في هيكل امدادات دول الاوبك ، والذي كان يتكون حتى سنة ١٩٧٩ من دولتين مرتفعتي الانتاج ( السعودية وايران ) ، وأربعة دول متوسطة الانتاج

---

( تابع هامش الصفحة السابقة )

(سقف الانتاج السعودي ) . وسوف تستغل كل هذه الكمية من الغاز في صورة غاز جاف وايثين ، بأوجه الاستخدام المذكورة محليا ، ويتم فقط تصدير سوائل الغاز الطبيعي NGL . ومن المخطط ان يكتمل تشغيل الشبكة ، مع اكتمال انشاء الصناعات وأوجه الاستخدام المعتمدة على الغاز كخام او وقود ، في سنة ١٩٨٦ . وفي حالة انخفاض الانتاج اليومي من النفط عن مستوى ٨ر٥ مليون برميل ، سوف تتأثر أوجه الاستخدام المعتمدة على الغاز المصاحب . وقد وضع في الحسبان ، امكانية استخدام احدى مشتقات النفط ، كبديل عن الغاز في بعض الاستخدامات . كما أنه يمكن استخدام الغاز غير المصاحب في سد النقص الذي يمكن ان تواجهه الاستخدامات الاخرى .

Source: Scott Pendleton, Fuel for Arabia, Saudi Business, June 19,1981, PP 22:24.

يلاحظ انه يوجد بالسعودية حقول للغاز غير المصاحب ، التي لم تستغل بعد ، ومن ثم نرى انها لا يمكن ان تعوض النقص في الغاز المصاحب ، الذي قد يحدث من وقت الى آخر خلال الاجل القصير . فاستغلال هذه الحقول امر ينظر اليه فقط خلال الامد الطويل .

الا اننا يمكن ان نضيف ، ان توقع انخفاض انتاج السعودية من النفط الى ما يقل عن ٨ر٥ مليون برميل/ يوم ، أمر مستبعد الحدوث ( طبقا لما هو متوفر حاليا من معلومات ) من بعد سنة ١٩٨٦ ، وذلك لأنه قد يكون مطلوبا من السعودية في ذلك الوقت رفع مستوى انتاجها من النفط لتعويض النقص المحتمل في صادرات النفط من بعض دول الاوبك الاخرى، لقرب نفاذ احتياطيها، "و/أو" تصاعد مستويات استهلاكها المحلي ، علاوة على ما قد يتوقع من عدم زيادة نصيب صادرات دول النفط خارج الاوبك . ومن ثم قد تقل حدة التخوف المذكور .

* عالم النفط - المجلد الخامس عشر - العدد ١٦ - ٢٠ نوفمبر ١٩٨٢ .

( يصل او يتعدى انتاج كل منها ٢ مليون برميل/ يوم و هي نيجيريا-العراق - الكويت - فنزويلا ) وسبعة دول صغيرة * ، اصبح يتكون حاليا من دولة واحدة فقط مرتفعة الانتاج ( السعودية ) ، وواحدة فقط متوسطة الانتاج ( ايران في اواخر ١٩٨٢)، والباقي كل منها صغيرة الانتاج . مما يعني انه اصبح يقع عبء خفض الانتاج على دولة واحدة فقط وهي السعودية ، وقد انخفض انتاجها بالفعل في ديسمبر ١٩٨٢ الى اقل مستوى له ( ٥ر١ مليون برميل/يوم **)، وتشير بعض الدلائل بأن أهم دول الفائض الرأسمالي وبالذات السعودية والكويت والامارات أصبحت قريبة جدا من الحد الادنى لانتاج كل منها من النفط ***.

---

* R. Mabro, Can OPEC hold the price line, MEES, supplement to Vol. XXV, No. 21, 8 March 1982.

** Saudi Production Down sharply in December, MEES, Vol.XXVI, No. 11, 27 Dec. 1982.

*** يصرح المسئولون السعوديون بطريقة غير رسمية ، بأنه لا يمكن خفض انتاج حقول أرامكو الى أقل من ٥ مليون برميل/ يوم .

See : Edmund O'Sullivan, Saudi Arabia Absorbing the Slump in Demand, MEED, Vol. 26, No.42, 15 - 21 October 1982.

اشير في احدى اعداد مجلة PIW التي صدرت خلال شهر فبراير ١٩٨٢ ، تقديرات عن الحدود الدنيا لانتاج دول الاوبك من النفط، اللازمة لكي تتوازن موازين مدفوعات كل منها . وبمقارنة تلك الحدود الدنيا بالبيانات التي نشرتها المجلة نفسها في احدى اعداد شهر اكتوبر عن انتاج النفط الذي حققته كل من هذه الدول خلال فترة التسعة شهور الاولى من سنة ١٩٨٢ ، يتبين لنا ان كافة دول الاوبك تنتج ما يقل عن المطلوب لموازنة موازين مدفوعاتها ، باستثناء ثلاثة دول فقط، وهي السعودية والامارات وقطر . ويلاحظ كذلك انه بأخذ المتوسط اليومي لانتاج النفط بالسعودية خلال شهر أغسطس فقط ، نجد أنه يقل عن المستوى السنوي المتوسط المطلوب لتحقيق توازن ميزان مدفوعاتها . وفيما يلي البيانات التي توضح ذلك ( مضافا اليها الاحتياطيات المالية لدى كل منها ):

(تكملة الهامش في الصفحة التالية)

ولا يعني انخفاض انتاج دول الاوبك ذات الفائض الرأسمالي الى ما يقل عما يمكن اعتباره الحدود الدنيا للانتاج ، ان ذلك امر لا تستطيع تقبلـــــه

---

( تابع هامش الصفحة السابقة )

| | الانتاج المطلوب لتوازن ميزان المدفوعات | (الانتاج بالمليون برميل/يوم) الانتاج المتوسط يناير-اغسطس ١٩٨٢ | الاحتياطيات المالية بليون دولار |
|---|---|---|---|
| **اولا : دول الفائض الرأسمالي** | | | |
| المملكة العربية السعودية | ٦ر٤١٠ | ٦ر٩١٦ | ١٦١ر٦ |
| ليبيـــا | ١ر٠٧٠ | ٠ر٩٠٤ | ٣٣ر٤ |
| الكويت | ٠ر٩٠٠ | ٠ر٧٨٧ | ٧٦ر٢ |
| الامارات | ٠ر٨١٠ | ١ر٢٤٣ | ٣٨ر٦ |
| قطـــر | ٠ر٠٦٠ | ٠ر٣٣٢ | ١٦ر١ |
| | ٩ر٢٥٠ | ١٠ر١٨٢ | ٣٢٥ر٩ |
| **ثانيا : دول الاوبك الاخـــرى** | | | |
| ايـــران | ٣ر٦١٠ | ١ر٦٣٠ | ٣ر٠ |
| العراق | ٢ر١١٠ | ٠ر٩٨٤ | ٣١ر٨ |
| نيجيريا | ٢ر٢٣٠ | ١ر٢٨٩ | ٤ر٥ |
| الجزائر | ١ر٢٠٠ | ٠ر٦٥٢ | ٣ر٨ |
| الجابون | ٠ر١٦٠ | ٠ر١٤٦ | ٠ر٧ |
| فنزويـلا | ٢ر٤٠٠ | ١ر٧٣٦ | ٧ر٧ |
| اكوادور | ٠ر٢٢٠ | ٠ر٢٠٦ | ٠ر٧ |
| اندونيسيا | ١ر٥٠٠ | ١ر٣٣٤ | ١٠ر٠ |
| | ١٣ر٤٣٠ | ٧ر٩٧٧ | ٦٢ر٢ |
| المجموع الكلـــي | ٢٢ر٦٨٠ | ١٨ر١٥٩ | ٣٨٨ر١ |

Sources: PIW, February 15, 1982, P.5; and
PIW, Oct. 18, 1982.

/٤٠ ...

لفترات معينة . حيث انه تحت أسوأ الظروف يمكن لكل من هذه الدول ان تستعين لفترات معينة بفوائضها الرأسمالية المتراكمة عن السنوات السابقة *. كما ان ما تتمتع به هذه الدول من وعي وتقدير للمصالح المكتسبة لدول الاوبك، سواء كانت مكاسب اقتصادية او سياسية وقيادات اقليمية ، تحققت نتيجة لتماسك الاوبك ، وقيامها بدور قيادي متعقل في توجيه الاسعار، قد لا يجعلهاتضحي بكل ذلك امام بعض المصاعب التي قد تواجهها لفترات محدودة من وقت الى آخر ، وتضطرها الى خفض مستويات انتاجها الى ما يقرب او حتى يقل عما قد تعتبره بالحد الادنى لانتاجها . علاوة على انه يتوقع قبل نهاية عقد الثمانينات انخفاض او وقف صادرات النفط من بعض دول الاوبك ، لقرب نفاذ احتياطياتها، "و/ أو" تصاعد مستويات استهلاكها المحلي ، مما يتيح الفرصة لدول الاوبك الاخرى لسد ما قد يترتب عن ذلك من فراغ .**

وفيما يتعلق بالاعتبار الثاني ، الخاص بمدى بعد المستوى الجاري لانتاج دول الاوبك عن حجم طاقتها الانتاجية القصوى،نستطيع إن ندرك ان مرونة الاوبك بخصوص زيادة حجم الانتاج تكون كبيرة ،كلمازادت الفجوة بين حجم طاقاتها الانتاجية لانتاج النفط ومستوى انتاجها الجاري . حيث يمكن للاوبك ، بزيادة انتاجه خلال فترات شح الامدادات،او تصاعد الطلب ، ان يحافظ على استقرار السوق، وان يحد من ارتفاع الاسعار ، اذا ما رغب في انتهاج هذه السياسة .

ويقصد بالطاقة الانتاجية ، الحجم الاقصى لانتاج النفط ، الذي يمكن طبقا لمقتضيات الحال الوصول اليه . ويتحدد ذلك الحجم الاقصى للانتاج، بما يتم من استثمارات لحفرالآبارالانتاجية ،والقيام بالتجهيزات التكميلية اللازمة .***

---

* أنظر الى الفوائض الرأسمالية المتراكمة الموضحة بالهامش السابق .

** الاحتياطيات المتوفرة باندونيسيا ونيجريا قد لا تسمح لها بالتصدير على نهاية هذا العقد ، الا اذا اكتشفت بها حقول ذات قيمة من حيث الحجم .

M. Halbouty, World Petroleum Reserves & Resources with special reference to developing countries, Arab Oil & Gas , No. 233, June 1981, P.28

يضاف الى ذلك قرب نفاد احتياطيات الجابون واكوادور.
ارجع كذلك الى :

OPEC, Energy in developing countries - Present and Future, Op.cit., P.5.

*** يتدخل كذلك في تحديد الحد الاقصى للانتاج العديد من الاعتبارات التكنولوجية .

ويتدخل في ذلك حجم الاحتياطيات المتاحة بالبلد المعني ، وسياسته فيما يتعلق بالمحافظة على الثروة النفطية ، ومن ثم حجم ما يوجهه من استثمارات لزيادة طاقته الانتاجية . وقد تدعو سياسة الدولة فيما يتعلق بزيادة العمر الانتاجي لمواردها النفطية الى وضع سقف اقصى للانتاج ، يقل عن مستوى طاقتها الانتاجية القصوى ، وذلك كحد تلتزم بعدم تعديه في الظروف العادية ، الا ان ذلك لا يمنع من زيادة انتاجها الى ما يصل الى حجم طاقتها الانتاجية ، اذا ما رغبت في ذلك .

وليست هناك صعوبات كبيرة في التعرف على حجم الطاقة الانتاجية ، بعكس الحال بالنسبة لتحديد الحدود الدنيا للانتاج ، ويمكن معرفتها مباشرة من البيانات الاحصائية ، التي تنشر من وقت الى آخر بالمجلات المهتمة بشئون النفط . ويتضح من آخر بيانات متوفرة ، والمبينة في الجدول التالي ، ان حجم الطاقة الانتاجية الحالية لدول الاوبك ، يبلغ حوالي ٢ر٣١ مليون برميل/يوم ، ويزيد هذا عن مستوى الانتاج الجاري ( يناير/اغسطس ١٩٨٢ ) بحوالي ٧٢٪ ، بما يعني ان لدى دول الاوبك ، بالمقارنة بمستويات الانتاج الحالية ، مرونة كبيرة لزيادة حجم انتاجها ، اذا ما دعت ظروف السوق قصيرة الاجل ذلك ، دون اي قيود من ناحية حجم طاقاتها الانتاجية .

مقارنة الطاقة الانتاجية بالانتاج اليومي الحالي لدول الاوبك *

(بالمليون برميل/يوم)

| دول الاوبك بالشرق الاوسط | الانتاج اليومي اغسطس ١٩٨٢ | الانتاج اليومي يناير/اغسطس ٨٢ | الطاقة الانتاجية |
|---|---|---|---|
| المملكة العربية السعودية | ٥ر٨٠٠ | ٦ر٧٧٢ | ١١ر٠٠٠ |
| ايران | ١ر٨٠٠ | ١ر٦٣٠ | ٢ر٥٠٠ |
| العراق | ٠ر٨٠٠ | ٠ر٩٨٤ | ١ر٥٠٠ |
| الكويت | ٠ر٦٥٠ | ٠ر٦٤٣ | ٢ر٥٠٠ |
| الامارات العربية | ١ر١٥٧ | ١ر٢٤٣ | ٢ر٤٨٥ |
| قطر | ٠ر٣٤١ | ٠ر٣٣٢ | ٠ر٦٥٠ |
| المنطقة المحايدة ** | ٠ر٢٣٨ | ٠ر٢٨٩ | ٠ر٦٠٠ |
| مجموع | ١٠ر٧٨٦ | ١١ر٨٩٣ | ٢١ر٢٣٥ |

* Source: PIW, October 18, 1982.

** المنطقة المحايدة مقسمة تقريبا بالنصف بين الكويت والسعودية

(بالمليون برميل/يوم)

| | الانتاج اليومي اغسطس ١٩٨٢ | الانتاج اليومي يناير/اغسطس ٨٢ | الطاقة الانتاجية |
|---|---|---|---|
| دول الاوبك الاخرى | | | |
| فنزويلا | ٢ر٠٠٠ | ١ر٧٣٦ | ٢ر٤٠٠ |
| نيجيريا | ١ر١٠٣ | ١ر٢٨٩ | ٢ر٤٠٠ |
| ليبيا | ١ر٣٠٠ | ٠ر٩٠٤ | ٢ر٠٠٠ |
| اندونيسيا | ١ر٢٤٠ | ١ر٣٣٤ | ١ر٦٠٠ |
| الجزائر | ٠ر٧٠٠ | ٠ر٦٥٢ | ١ر١٠٠ |
| الجابون | ٠ر١٥٠ | ٠ر١٤٦ | ٠ر٢٠٠ |
| اكوادور | ٠ر٢١٥ | ٠ر٢٠٦ | ٠ر٢٥٠ |
| المجموع الكلي للاوبك | ١٧ر٤٩٤ | ١٨ر١٦٠ | ٣١ر١٨٥ |

ويلاحظ ان الظروف الحالية لركود سوق النفط ، قد دفعت بعض الدول المنتجة الى تأجيل او حتى الغاء خططها لتوسيع طاقاتها الانتاجية ، وذلك مثل ما اعلنته السعودية اخيرا . هذا وقد شهدت طاقة الاوبك انخفاضا خلال السنوات القليلة الاخيرة من حوالي ٤٠ مليون برميل/ يوم في سنة ١٩٧٨ * الى حوالي ٣١ مليون برميل / يوم في ١٩٨٢ ، وذلك بصفة رئيسية نتيجة لانخفاض الطاقة الانتاجية لكل من ايران نتيجة الثورة الايرانية والحرب مع العراق ، وكذلك العراق بسبب ظروف الحرب. وان كان ذلك لم يضعف نسبيا من مرونة الاوبك من حيث امكانية زيادة انتاجها ، وذلك بسبب ما حدث من تراجع في الكميات المطلوبة من النفط .

اما فيما يتعلق بالاعتبار الثالث ، الذي يؤثر في مقدرة الاوبك على القيام بدورها على تحقيق الانضباط في سوق النفط خلال الاجل القصير ، وهو الخاص بمدى التضامن والتماسك بين دول الاوبك والتزامهم بقراراته ،نشير الى اهمية هذه النقطة ، بسبب ما يلعبه الاوبك من دور المنتج المتمم

* A. Zaki Yamani, "The changing pattern of World Oil Supplies", edited by M. Abdel Fadil, Papers on the economics of oil: A producer's view, Oxford University Press, 1979, P. 24.

لامدادات السوق . بمعنى انه يمكن للاوبك ، بما يصل اليه من قرارات يتفق عليها اعضاؤه ، ان يلعب الدور الديناميكي الموجه او المصحح لاتجاهات السوق ، بحيث يمكنه امتصاص ما قد يظهره السوق من تقلبات قصيرة الاجل ، خاصة اذا ما اخذ الاوبك بهدف زيادة المساهمات الطويلة الامد لنفطه في اقتصاديات اعضائه ، ونبذ فكرة زيادة الارباح الى الحد الاقصى على المدى القصير . وهذا ما يبدو فعلا من مواقفه العديدة المحققة والمعلنة .

هذا التضامن والتماسك المرجو بين دول الاوبك ، قد يتعرض مع ذلك في أوقات معينة الى شيء من الضعف ، بما يؤثر على قوة تماسك الموقف الذي يتخذه الاوبك . ويكون مصدر ذلك التحلل ، اما آتيا من خارج الاوبك ، او راجعا الى الموقف المعارض لاحدى أو بعض دول الاوبك . فكمثال للمصدر الاول، نشير الى ما قد يتعرض له واحد او اكثر من دول الاوبك ، خلال فترات تخمة العرض، من ضغوط من شركات النفط المشترية ، وذلك بان تتعمد هذه الشركات العمل على خفض مشترياتها من هذه الدولة بالذات الى ادنى الحدود ، بما قد يضطرها الى اجراء العديد من الخصومات على اسعار بيعها، وخفضها لسعر بيع النفط ،وبالتالي العمل على هدم هيكل تسعير الاوبك .ويتم التركيزفي العادة على الدول التي تمثل الحاجات التمويلية بها درجة اكثر الحاحا ، لما تتصف به من كثافة سكانية مرتفعة ، وموارد تصديرية محدودة . واكبر مثال على ذلك ما حدث لنيجيريا في اواخر سنة ١٩٨١ . والمصدر الثاني في التخلي عن قرارات الاوبك ، هو من بعض اعضائه . فقد تشذ واحدة او اكثر من دول الاوبك ، وتعمد تحت ظروف شح الامدادات الى رفع اسعار بيعها ، بما يتجاوز ما يوجد بين نفوطها وبين سعر نفط القياس من فروق سعرية ، راجعة الى الاختلاف في الجودة او المسافات، وتحقق من وراء ذلك زيادة في ايراداتها،على حساب استقرار السوق . وليس بخاف ان تغرق دول الاوبك ، و مجارا ة العديد منهم لتيار تصاعد الاسعار خلال ٨٠/٧٩ ، واضطرار البعض الآخر الى العمل على الحد من ذلك التصاعد الضار ، بزيادة الانتاج ، قد ساهم فيما تشهده الاوبك من صعوبات في الوقت الحالي . ويأخذ التخلي عن قرارات الاوبك شكل عكسي في اوقات وفرة الامدادات ، بأن تعمل بعض دول الاوبك على خفض اسعار بيع نفطها ،بما يتجاوز ما يوجد بين نفطها وبين سعر نفط القياس من فروق سعرية ، مما يمكنها من زيادة حصة مبيعاتها ، على حساب خفض حصص بيع بعض الدول الاخرى الاعضاء في الاوبك ، وهي في ذلك تعمل على زيادة ايراداتها ، ولكنها تعرض في نفس الوقت هيكل اسعار الاوبك لخطر الانهيار . والمثال الواضح ما تقوم به حاليا ايران وليبيا واخيرا فنزويلا من خصم على الاسعار ، وما تتبعه نيجيريا والجزائر من فروق سعرية تقل عما يوجد بين نفوطها ونفط القياس من فروق في الكيف .

ويبدو ان المصدر الثاني للخروج عن قرارات الاوبك اكثر خطورة من الاول. فليس من الصعب على الاوبك مواجهة ما قد تتعرض له احدى اعضائه من ضغوط خارجية ، وذلك اذا ما وقف بقوة وراء تلك الدولة ، وعمل على دعمها ماديا ومعنويا. ولكن يكمن الخطر وكل الخطر في تصرف بعض دول الاوبك ، بأسلوب عمدي نحو الخروج عن الموقف الجماعي لدول المنظمة . فقد يؤدي هذا التصرف - تحت ظل وفرة السوق - الى فقدان الاوبك لسيطرته على مستوى سعر بترول القياس ، ومن ثم تدهور اسعار النفط الى ادنى عما يمكن تصوره من مستويات. وذلك لأن كل خفض في سعر النفط،لن يزيد بدرجة ملحوظة من الطلب عليه (لانخفاض مرونة الطلب على النفط خلال الاجل القصير ، ولما قد تتبعه الدول المستهلكة من سياسات لامتصاص اثر خفض الاسعار ، بزيادة الضريبة المفروضة على النفط ، وذلك لكي تتجنب زيادة الطلب ) ، ومن ثم فكل خفض في سعر النفط ، يؤدي في النهاية الى نقص حصيلة ايرادات كل الدول من تصدير النفط . فمحاولة كل دولة منتجة على حده زيادة ايراداتها ، بالسعي نحو زيادة نصيبها في كمية المبيعات ، بالعمل على الخفض المتزايد في السعر ، يصاحب بنفس الاجراء من الدول الاخرى . مما يؤدي في نهاية المطاف الى تدهور هائل في سعر النفط ، خاصة اذا أشرنا الى ما سبق ذكره ، من انخفاض الكلفة الحدية لانتاج النفط،وما يؤدي اليه ذلك من منافسة مخربة ، كما سبق وحدث خلال عقد العشرينات من القرن الحالي . فهذا التدهور في الاسعار لن يضر المنتجين فحسب، ولكنه يؤدي كذلك الى انهيار المجهودات التي بذلت حتى الانّ في مجال الاستثمار في مصادر الطاقة البديلة ، والاقتصاد في استخدام الطاقة. ومن ثم بعودة الطلب العالمي على الطاقة والنفط الى الارتفاع ،لن نجد ما يمكن ان يقابل ذلك من امدادات كافية من النفط او المصادر الاخرى للطاقة ، فيواجه العالم بأزمة طاقة حادة ، ترتفع خلالها اسعار النفط الى مستويات عالية جدا . وهكذا يدخل العالم في دورات خطيرة تتقلب خلالها الاسعار من اسفل الى اعلى وبالعكس من وقت الى آخر ، بما لا يكون في مصلحة احد، سواء المنتجون او المستهلكون او الاقتصاد العالمي .

وبدون شك فان جميع الدول الاعضاء في الاوبك يعلمون هذه الحقائق ، بما في ذلك الدول التي تشذ عن القرارات الجماعية للاوبك . ولكن تلك الدول الاخيرة تقوم بهذا التصرف الانفرادي الضار لبقية اعضاء الاوبك ، طالما كانت مطمئنة ان تصرفها ذلك لن يتبع بقرار جماعي من دول الاوبك بخفض سعر بترول القياس الى ما يكافيء اسعار بيعها المنخفضة . فهي تضر دول الاوبك الاخرى ، وفي نفس الوقت تعتمد على قوة هذه الدول في الوقوف صامدة دون خفض لاسعارها . وقد يدعونا ذلك الى الاعتقاد بأن هذه الدول قد تتراجع عن

مواقفها الانفرادية هذه ، اذا ما تأكدت ان هناك اتجاها صادقا من دول الاوبك الاخرى لخفض اسعارها ،بتوفر وسائل الاتصال بين دول الاوبك،بما يتيح الفرصة لكي تتعرف كل دولة بما يمكن ان تطبقه الاخريات وحدود ذلك ، وتوفر الاستعداد لمساندة الدولة التي تتعرض لظروفاقتصادية صعبة . هذا على فرض ان هذه الدول الانفرادية تتصرف من منطلق التصرف الاقتصادي الرشيد ، وليست واقعة تحت ضغط ظروف غير عادية مثل الحرب ، او النوايا العدوانية ، او التصرفات السياسية غير الواعية .

وعموما يتوقع ان تصمد [illegible] وتعمل على تأدية دورها التوازني للسوق ، طالما لم تصل بعد الى حدودها الدنيا لانتاج النفط ، ويتوقع كذلك ان تصمد لفترات غير قصيرة تحت تلك الحدود الدنيا ، وذلك من منطلق تقديرها للمصالح الكلية للاوبك ، وما احرزته من مكاسب سياسية في ذلك . وكذلك من منطلق الحرص على سلامة الاقتصاد العالمي ، وعدم الاساءة الى استقرار السوق العالمي للطاقة .

ننتقل الى الاعتبار الرابع ، الذي يؤثر على مقدرة الاوبك في تولي الوظيفة الانضباطية للسوق ، وهو الخاص بامكانيات التفاهم مع كبار المصدرين من خارج الاوبك . وبدون شك فان تلك الدول تحقق مصالح خاصة مشابهة لما تحققه دول الاوبك التي تشذ عن مواقف الاوبك الجماعية ، وهي كذلك تعتمد على قوة الاوبك وتماسكه ، فيما تقوم به من سياسات سعرية مخالفة لما تتخذه دول الاوبك. ومن ثم يوجد نقطة التقاء بين هذه الدول ودول الاوبك فقط عند الحد الذي قد تضطر عنده دول الاوبك الى التنازل عن موقفها ، ومجاراة ما تقوم به الدول المصدرة خارج الاوبك، من خفض في سعر النفط ( تحت ظروف تخمة العرض ). عند هذا الحد فقط ، قد يمكن تصور امكانية حدوث نوع من التفاهم بين الطرفين . وقد صرح العديد من المسئولين بدول الاوبك في كثير من المناسبات ، برغبتهم في اجراء نوع من الحوار والتفاهم مع دول النفط المصدرة خارج الاوبك ، ولكن لم يحدث شيء من ذلك حتى وقتنا هذا ، لأن الامر قد لا يبدو بالسهولة المتصورة ، فالدول المصدرة الهامة خارج الاوبك تمثل نوعيات مختلفة واتجاهات متعددة ، فمنها الدول الصناعية المتقدمة مثل انجلترا والنرويج ، ومنها الدول النامية التي وصلت الى مستوى متقدم نسبيا في التصنيع ، ولكنها تتعرض لضغوط مالية رهيبة مثل المكسيك ، والاخرى النامية التي لم تصل بعد الى تلك المستويات من التقدم الصناعي ،وتواجهها العديد من المشكلات الاقتصادية الصعبة مثل مصر . فالامر لا يزال في حاجة الى مجهود كبير من جانب الاوبك ، وقد تفرض طبيعة الظروف مستقبلا وجود نوع من الالتقاء .

واخيرا نشير الى الاعتبار الخامس ، وهو الخاص بمدى اتساع الفجوة بين اسعار السوق الجارية للنفط وتكلفة البدائل .فمن المنطقي ان نتصور مع اتساع هذه الفجوة ، استبعاد مزاحمة تلك البدائل للنفط خلال الاجل القصير ، وبالتالي اتساع حرية الاوبك في التأثير على اسعار السوق ، والتحكم في كميات امدادات النفط . ولكن كلما ضاقت الفجوة ، او تلاشت كلية ،او تعددت اسعار النفط تكلفة بعض البدائل ، فمن الطبيعي ان يتعرض النفط من وقت الى آخر لمزاحمة تلك البدائل ، ومن ثم تضعف مقدرة الاوبك ، ومرونته على التحكم في العرض، خاصة اذا اقترن ذلك الوضع بوصول دول الاوبك – ذات النصيب الاكبر في صادرات الاوبك – الى ما يقل عن حدودها الدنيا للانتاج . فهنا يكون من المطلوب على دول الاوبك ان تلعب دورا اكثر صعوبة ، حيث تصبح امدادات النفط المصدر المتمم للامدادات المطلوبة من كافة مصادر الطاقة Residual Energy. بمعنى ان يكون على النفط ان يواجه الكمية المتبقية من الطلب على الطاقة ، التي لم تغطيها المصادر الاخرى للطاقة . فلا يصبح الاوبك المنتج المتمم لامدادات النفط فحسب ، بل يزيد على ذلك بأن يصبح النفط ذاته المصدر المتمم لامدادات المصادر الاخرى للطاقة . ومن ثم تزداد صعوبة دور الاوبك في موازنة سوق الطاقة ، تحت ظروف وفرة الامدادات ، اذا ما تطلبت ظروف المحافظة على استقرار السوق ، تراجع كميات انتاج دول الاوبك – ذات النصيب الاكبر في صادرات الاوبك – الى ما يقل عن حدودها الدنيا للانتاج .

وللتعرف على مدى أهمية هذا الاعتبار الخامس في الوقت الراهن ، يجدر بنا ان نميز بين مجالين رئيسيين لاستخدام مشتقات النفط . المجال الاول ، يستخدم النفط في تسيير وسائل النقل البري والجوي والبحري وكلقيم لصناعات الاسمدة والصناعات البتروكيماوية ، وتعد هذه اوجه الاستخدام الراقية للنفط . والمجال الثاني يستخدم النفط في اغراض الاستخدام الصناعي الاخرى والاستعمال المنزلي ، وتمثل هذه اساسا أوجه الاستخدام الحراري للنفط . ويقدر حجم النفط المستخدم في المجال الاول بنسبة حوالي ٤٨٪ من اجمالي استهلاك النفط ، ويقدر حجم الموجه الى المجال الثاني بالنسبة الباقية ، أي حوالي ٥٢٪ من اجمالي النفط المستهلك *. وكبديل لمشتقات النفط المستخدمة في كلا المجالين ، نجد انه يلزم للمجال الاول استخدام بدائل سائلة او غازية ، وهو ما يمكن استخلاصه في صورة سائلة او غازية من الفحم او المواد الاحيائية (التكتل البيولوجي مثل الخشب والمخلفات الزراعية والحيوانية ) او صخور السجيل ورمال القطران . ويلعب هنا مستوى الاداء والكفاءة دورا رئيسيا في

---

* N.A. Laoussine, Pricing Policy as an Instrument for The Optimum Management of The World's Energy Endowment, Editted by M. Abdel-Fadil, Papers on the Economics of Oil, Oxford University Press, 1979, P. 76.

اختيار مصدر الطاقة ، ولا يقتصر الامر على التكلفة فحسب • ونجد انه يمكن في المجال الثاني ( الحراري ) استخدام مختلف انواع الطاقة البديلة للنفط ، سواء السابقة ، أو غيرها مثل الفحم والطاقة النووية ، وغير ذلك من مصادر اخرى ، وهنا يكون للتكلفة المقارنة بين مصادر الطاقة الاثر الاكبر في الاختيار •

وبمقارنة الاسعار الجارية للنفط بتكلفة البدائل التي يمكن استخدامها في المجال الاول ، نجد ان التكاليف المقارنة لاستخلاص الوقود السائل او الغازي من كل من الفحم أو المواد الاحيائية ، تتراوح مابين مرة ونصف وما يتعدى ثلاثة امثال اسعار النفط لسنة ١٩٨٢ • اما التكاليف المقارنة لاستخلاص النفط من صخور السجيل والرمال القطرانية فهيتتفاوت ما بين نصف ومرة وثلث أسعار النفط الجارية ، وذلك على حسب تقديرات التكلفة بأمريكا الشمالية* • وبالتالي تعد صخور السجيل ورمال القطران أقرب البدائل التي يمكن استخدامها في المجال الاول ، الا انها تستلزم استثمارات رأسمالية كبيرة ، تصل طبقا لظروف امريكا الشمالية الى حوالي ٥٨ ألف دولار للبرميل/يوم طاقة ، وذلك بالمقارنة بأقصى الاستثمارات ارتفاعا لاستغلال بترول بحر الشمال، التي تبلغ ٢٦ ألف دولارللبرميل/يوم طاقة ، ومثيلتها بالشرق الاوسط التي لا تتعدى ٣ الاف دولار **• ويلاحظ ان تقديرات تكاليف تلك المصادر

---

* Ray Dafter, Major Projects Get Caught in The Oil Price Trap, Financial Times, April 14, 1982, P.8 ; and Peter I. Walters, The energy crisis in prespective, Hydro-carbon Processing, May 1981.

** علاوة على ما يقترن باستغلال صخور السجيل من مشكلات بيئية تتعلق بصعوبة التخلص من الفضلات ، وما قد يصاحبها ( وكذلك يصاحب استغلال رمال القطران ) من تخريب للبابسة ، وهذه وغيرها اعتبارات لاتدخل في الحساب الكمي للتكلفة ، ولكنها ذات أهمية •
نضيف ايضا ما أشارت اليه دراسة اعدتها شركة "راندكوربوريشن" ، من ان تكاليف انجاز مصانع معالجة الطاقة من طراز جديد تفوق نموذجيا التوقعات بنسبة ٣٠٠٪ ، فما أن يتم تطوير التقنيات الجديدة حتى يكتشف عادة ان تكاليفها تجاوزت كثيرا التوقعات التي حددت في البدء •
أنظر الترجمة العربية للدراسة في :
( البحث عن بدائل للطاقة : مشكلات عديدة امام المصادر المتجددة ، والفحم هو البديل الاساسي حتى نهاية القرن الحالي ) - عالم النفط - المجلد الرابع عشر - العدد ٢٦ - ( ١٩٨٢/١/٣٠ ) - ص ٦ •

البديلة للطاقة في تصاعد مستمر . فعلى سبيل المثال ، كانت تقديرات تكاليف انتاج برميل النفط المستخلص من الرمال القطرانية او صخور السجيل ما بين ٤ ، ١٠ دولارات في سنة ١٩٧٤ ، ارتفعت الى ما يتراوح بين ١٢ ، ٢٦ دولارا في سنة ١٩٧٨ ، ثم وصلت الى مستوى ١٧ : ٤٥ دولارا في سنة ١٩٨٢ . وكذلك ارتفعت الاستثمارات الرأسمالية اللازمة لهذه المشروعات مما يساوي ٩:٤ الف دولار للبرميل/يوم طاقة في سنة ١٩٧٤ الى ما يقدر بحوالي ١٥ : ٢٥ الف دولار للبرميل / يوم طاقة في ١٩٧٨ ، ثم الى ما يصل الى ٥٨ ألف دولار للبرميل/يوم طاقة في سنة ١٩٨٢* . فاذا أخذ ذلك في الاعتبار ، وكذلك ما يستلزمه انشاء تلك المشروعات من وقت ليس بالقصير ، نجد ان القيام بهذه المشروعات يستلزم ليس مجرد النظر لاعتبارات الربحية التجارية ، ولكن الاخذ كذلك باعتبارات سياسية استراتيجية ،مما يتطلب الدعم الحكومي، خاصة بعدما حدث اخيرامن تراجع

---

ارجع الى المراجع التالية :

منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول - تقرير عن أزمة الطاقة وتطور بدائل النفط - الكويت - مايو ١٩٧٤ - ص ٢٢ ، ٣٦ .

Aman Khan & Others, Non Conventional Energy Sources: Status and Prospects in The World Energy Market, Arab Fund for economic & social development and OAPEC, Energy in the Arab World Vol. 1, Proceedings of the first Arab energy conference, March 4-8, 1979, Abu Dhabi, PP. 219: 283; and Pierre, Future price of Oil (OPEC and Non-OPEC) and of Rival Energies, Energy in The Arab World, Vol. 1, Ibid., PP. 197: 218.

ونشير كذلك الى مشروع كولوني Colony وهو أكثر مشروعات صخور السجيل تقدما بالولايات المتحدة الامريكية ( لانتاج ٤٧ الف برميل/يوم) ، فقد كانت تقدر تكاليف انشائه الاصلية بمبلغ ٣ر١٥ بليون دولار ، تصاعدت خلال اقل من سنتين الى حوالي خمسة بلايين دولار ، مما اثار الشك في جدوى انشائه . وكذلك نجد ان مشروع استخراج النفط من صخور السجيل باستراليا Rundle Project in Eastern Queenland، قد زادت تقديرات تكلفته الرأسمالية الى ما يزيد عن ثلاثة امثال التقديرات السابقة له منذ سنة فقط .

See; PIW, May 10, 1982, P.5; Financial Times, April 14, 1982, P.8; and The Economist, April 11, 1981, P.78.

في المجهودات التي كانت موجهة نحو تلك المشروعات ، بسبب ركود وتراجع اسعار النفط ، وعدم وضوح الرؤيا تجاه المستقبل *. ولكن الواضح من سياسة ادارة الولايات المتحدة الامريكية الحالية ، انها تعطي لقوى السوق

---

* نشير هنا الى ما ذكره السيد/ علي جيدة السكرتير العام الاسبق لمنظمة الاوبك والمدير العام الحالي للشركة القطرية العامة للبترول ، في دراسة القاها في سمنار اكسفورد الثالث للطاقة في سبتمبر ١٩٨١ . قال " ليس من الحكمة التنبوء بالتطور في سوق البترول خلال السنوات القادمة ... "

Ali M. Jaidah, The challenge of the oil market, OPEC Bulletin, February,1982, P. 8.

وصرح في هذا الشأن كذلك رئيس شركة أكسون Exxon اكبر الشركات العالمية للبترول الذي قال :

" بانه يبدو ان محاولة التنبوء بطلب أو عرض أو اسعار البترول في ظروف السوق الراهنة مثيل لمحاولة دهان جناحي طائرة اثناء طيرانها ... " وقد أعادت اكسون دراسة خططها الاستثمارية ، بحيث خفضت بدرجة يعتد بها تقديراتها المستقبلية عن الانتاج العالمي من البترول المستخلص من صخور السجيل ورمال القار والزيوت الثقيلة والزيت المستخلص من الفحم . وقد أجلت اكسون مشروعها الخاص باستخلاص الغاز من فحم اللجنيت ، الذي كانت تقدر تكاليفه بأربعة بلايين دولار . كما أجلت كذلك السيرفي مشروع كولوني ، الذي صرف عليه حتى الآن مبلغ ٤٠٠مليون دولار ، وقد كان يعد افضل مشروعات انتاج الطاقة الصناعية من ناحية التمويل والربحية بالولايات المتحدة . وكذلك توقف مشروع استغلال رمال القطران بالبرتا بكندا ، ذلك المشروع الذي كانت تقدر تكاليفه بحوالي ١٣ بليون دولار كندي ، لانتاج ١٣٧ ألف برميل يوميا من البترول. كما الغى مشروع استخراج الزيت من الفحم بغرب فرجينيا ، كمشروع مشترك بين الولايات المتحدة واليابان والمانيا الاتحادية . وكذلك الغى مشروع استغلال صخور السجيل باستراليا ، الذي كانت تقدر تكلفته بحوالي ٢٫٣ بليون دولار ، والذي كان قد قدر له ان يحقق ١٥٪ كعائد على رأس المال ... الخ

Financial Times, April 14, 1982, P.8; PIW, May 10,1982 P.11 The Economist, April 11, 1981, P.78; and A. Zaki Yamani, World Energy Options & Policies, OPEC Bulletin, Vol. XI, No. 10, October, 1981, P.12.

(تكملة الهامش في الصفحة التالية)

... /٥٠

الوزن الاكبر ، وبالتالي خفضت من دعمها لمثل تلك المجهودات التي تساعد على تنمية المصادر البديلة للنفط *. ومن ثم نجد ان النفط لا يزال الى حد كبير ، وسوف يظل لفترة غير قصيرة ، المسيطر على أوجه استخدامات المجال الاول للطاقة ، وذلك طالما كان من المستبعد حدوث قفزات كبيرة ودائمة في اسعار النفط في المستقبل القريب .

اما فيما يتعلق بمقارنة تكلفة البدائل التي يمكن استخدامها في المجال الثاني بالاسعار الجارية للنفط، نجد ان سعر الفحم بالولايات المتحدة الامريكية يمثل حوالي ٥٠٪ من سعر زيت الوقود ، ويبلغ ٧٥٪ باوربا الغربية **. ويعد هذا الفارق ، خاصة بالولايات المتحدة ويضاف اليها استراليا وجنوب افريقيا ، مشجعا على الاحلال . كما ان التكلفة النسبية لتوليد الطاقة الكهربائية باستخدام الطاقة النووية ، تعد اقل بكثير عن

---

( تكملة الهامش السابق )

كما اعلنت شركة اشلاند أخيرا ( اوائل ديسمبر ١٩٨٢ ) انسحابها من مشروع انتاج النفط الاصطناعي من الفحم بمقاطعة بركنردج في ولاية كنتكي بالولايات المتحدة ، والذي كان يهدف الى انتاج ٥٠ الف برميل/يوم من النفط ، وقد كانت تقدر تكاليفه بمقدار ٢ره مليار دولار. وذكر ان سبب الانسحاب يرجع الى الشك الذي يحيط باسعار النفط الخام في المستقبل ، وتكاليف المشروع الهائلة ، وامكان تجاوز ما هو مقدر لها .

أنظر : بسبب تراجع اسعار النفط التقليدي أشلاند تنسحب من مشروع الوقود الاصطناعي - عالم النفط - المجلد الخامس عشر - العدد ١٩ - ١١ ديسمبر ١٩٨٢ - ص ٢ ، ٣

* فلقد قلت اعتمادات تحويل الفحم الى وقود غازي وسائل ، وكذلك الاعتمادات الخاصة بأبحاث تطور تعدين الفحم ، وأبحاث المحركات الحرارية والحفاظ على الحرارة ، والاقتصاد في الطاقة المستخدمة في النقل والمباني ، والغيت كلية مشاريع الطاقة الشمسية ، والحفاظ على الطاقة في الصناعة، وغير ذلك من المشاريع .

Edward Symonds, Setback for Synfuels, Petroleum Economist, April 1981, P.141; and Middle East Economic Survey, Vol. XXIV, No. 29, 4 May 1981.

** A.Z. Yamani, World Energy Options and Policies, Op. Cit., P.11.

المولدة باستخدام زيت الوقود * . الا انه من ناحية اخرى ، يجب ان نضيف هنا ما أشرنا اليه فيما سبق ، عند الحديث عن العلاقة التنافسية ، بخصوص ما يقترن باستخدام كل من الفحم والطاقة النووية من صعوبات ومشاكل، وما يلزم من استثمارات تكميلية ومرافق ، تعمل على تضييق الفجوة بين اسعار هذه البدائل واسعار النفط ، أو قد تجعلها كلية في صالح النفط لاعتباري التكلفة والوقت . الا ان ما أشرنا اليه كذلك سابقا ، من دعم حكومي وسياسات ( بالدول المستوردة للنفط ) للحد من نمو استيراد البترول ، قد أدت - ولا تزال تعمل - على التوسع في استخدام الفحم والطاقة النووية كبدائل للنفط المستورد في العديد من استخدامات المجال الثاني للنفط .

نخلص مما سبق فيما يتعلق بمدى اتساع الفجوة بين الاسعار الحالية للنفط وتكلفة البدائل، ان هناك منافسة جارية بين النفط وبين بدائله ، فيما يتعلق بحوالي نصف أوجه استخدام النفط بالدول الصناعية المتقدمة . وتتمثل هذه المنافسة ، من ناحية فيما تتمتع به هذه البدائل من تكلفة فنية بديلة منخفضة ،مقرونة بدعم حكومي . ومن ناحية اخرى معاكسة ، بما يتمتع به النفط من مميزات نسبية اعلى ، وما تتطلبه البدائل من استثمارات تكميلية مرتفعة . وينعكس هذا الوضع على الاوبك ، باضعاف مقدرته ومرونته على التحكم في العرض ، من زاوية خفض الامدادات .

٢. الادارة السليمة للمخزون :

تتضمن مخزونات البترول العالمية الاساسية ، كلا من كميات البترول الخام المتدفقة من الحقول المنتجة حتى المصافي ، وكميات المنتجات النفطية المتاحة من خزانات المصافي حتى مخازن التوزيع الضخمة **. وتقدر تلك

---

* تتراوح التكلفة الفنية للطاقة النووية ما بين ٧ ، ٢٠ دولار لما يكافئ برميل من النفط في فرنسا وانجلترا والولايات المتحدة الامريكية .

Fadhil J. Al-Chalabi, OPEC's Hydrocarbon Policy Options, MEES, Supplement to Vol. XXV, No.8, 7 December 1981, PP. 9 : 10.

** ما يخرج من نفط من مخازن التوزيع الكبرى ، يعتبر في عداد المستهلك ، حتى وان لم يحرق بالاستعمال . فما يمكن ان يسمى بمخزونات النفط الثانوية والثالثية لا تحسب احصائيا ضمن المخزون، لتعذر قياسها كميا .

الكميات في بداية الربع الثاني لسنة ١٩٨١ بحوالي ٤ر٥ مليار برميل ، شاملة كل من الكميات الموجودة على الشواطئ وفي اعالي البحار . ورغم ضخامة هذه الكميات، مما يمكنها من توفير الحماية ضد الاضطرابات الرئيسية للامدادات ، الا ان قدرتها على ذلك اقل الى حد كبير مما قد توحي به الكميات الفعلية ، وذلك لأن الجزء الاكبر منها يعتبر ضروريا لمجرد ابقاء نظام التوزيع والتموين مستمرا في عمله * . فمن الضروري وجود كميات متداولة من النفط ، كافية لتشغيل طاقة القنوات التي يسير فيها النفط بعد استخراجه لحين وصوله الى مخازن التوزيع الكبرى بمناطق الاستهلاك . تلك المخزونات الخاصة بالحد الادنى للتشغيل ، تمثل حوالي ثلثي مخزونات البترول الاساسية ، وتؤدي التخفيضات الكبيرة للمخزون دون ذلك المستوى الادنى الى اضطراب عمليات التكرير وامدادات المستهلكين . ويتمثل الثلث الباقي من المخزونات ، في ذلك الجزء الذي يمكن ان يواجه تقلبات الامدادات ( حوالي ٧ر١ مليار برميل في بداية الربع الثاني لسنة ١٩٨١ ) ، ويشتمل على جزئين . الاول المخزونات الاستراتيجية الالزامية ( حوالي ٦ر٠ مليار برميل ) ، وهي تحت السيطرة الحكومية ، في الولايات المتحدة واليابان وأوربا الغربية ، ومن المفروض ان تستعمل تلك المخزونات الاستراتيجية خلال فترات اضطراب الامدادات ، وان كانت لم تستعمل فيما حدث من احداث اخيرة كما سبق القول ، نتيجة ان الخوف من المستقبل كان اكبر من القلق على الحاضر . والجزء الثاني يمكن اعتباره المخزونات التجارية القابلة للاستخدام ( حوالي ١ر١ مليار برميل )

ولتقدير مدى أهمية حجم أمان المخزونات النفطية ، والذي يوجد في أيدي الدول المستهلكة ، يمكن تقدير طول الفترة الزمنية التي يمكن ان تدوم فيها هذه المخزونات في حالة تعرض امدادات النفط المعتادة للنقصان ، دون تعويضها من مصادر اخرى ، ودون انخفاض مستوى الاستهلاك . فعلى سبيل المثال ، نجد ان فقد كمية ٥٪ من الامدادات - أي ما يقارب خسارة الامدادات على أثر اندلاع القتال بين ايران والعراق في ١٩٨٠ - يمكن ان يواجه بما يتوفر من مخزونات نفطية تجارية واستراتيجية لمدة تدوم الى ما يقرب من سنتين ( ٢٣ شهرا )، طبقا لمستوى استهلاك النفط وتخزينه في اوائل ١٩٨١ . ومع ارتفاع خسارة الامدادات الى نسبة ١٥٪ ، تنخفض المدة الى ما يقل قليلا عن ثمانية

---

* يستند ذلك على دراسة اكسون :

Exxon, World Oil Inventories, Exxon Background Series, Aug.81.

وقد نشر ملخص عنها في مجلة عالم النفط - المجلد الرابع عشر - العدد ١١ ، المجلد الرابع عشر - العدد ١٢ - اكتوبر ١٩٨١ .

شهور . وبأخذ كل من الانخفاض الحالي في مستوى الاستهلاك ومقدار المخزون (الذي يقدر انخفاضه بحوالي ٥٠٠ مليون برميل ) يمكن القول بأن صمام أمان المخزونات النفطية الموجود لدى الدول المستهلكة الكبرى،قدانخفض وأصبح يقلتقريبا عن ١٧ شهرا في حالة خسارة نسة ٥٪ من الامدادات ، وما يقل قليلا عن ٦ شهور في حالة ارتفاع خسارة الامدادات الى حوالي ١٥٪ .

يبدو من ذلك ما يمكن ان تلعبه المخزونات النفطية - اذا ما أديرت بحكمة - من دور ايجابي في مواجهة العجز في الامدادات ، التي يمكن ان تنشأ نتيجة لأي اضطرابات تتعرض لها مصادر الامدادات ، طالما كان العجز في الامدادات في حدود الفترات الزمنية المشار اليها ، والتي تسمح بها امكانيات التخزين الحالية . وهى فترات زمنية ليست قصيرة الى حد ما ، وكافية للمحافظة على استقرار سوق النفط خلال الاجل القصير ، دون ان يحدث تصاعد في اسعار النفط ، لمجرد اعتبارات قصيرة الاجل ، لا تلبث ان تزول بعد قليل ، فينعكس الامر وتحدث ضغوط نحو دفع الاسعار الى اسفل ، مما لايعد في صالح المستهلكين والمنتجين على السواء . ويقتصر دور المخزون على الاجل القصير ، فهو لا يستطيع ان يواجه العجز في الامدادات التي تتصف بالدوام ، فما يتيحه من فترة انتقالية قصيرة ، لا يمكن ان تعتبر كافية لزيادة عرض الطاقة من مصادر اخرى بديلة .

هذه الامكانية الفعالة المتمثلة في المخزون موجودة في يد الدول الصناعية الكبرى المستوردة للنفط ، وعلى الرغم من ذلك يوجد معوق سيكولوجي يمنع حكومات وشركات هذه الدول من استخدامها في اوقات تعرض امدادات النفط للنقص ، كما اشرنا الى ذلك فيما سبق . وطبقا لنظم وكالة الطاقة العالمية ، فان ترتيبات المشاركة بين اعضائها ( الاحدى وعشرين الصناعية الكبرى ) في امدادات النفط ، لا تصبح ملزمة التنفيذ الا عندما يصل العجز في الامدادات نسبة ٧٪ ،على حين ان ما حدث في سنة ١٩٧٩ ، يوضح ان انخفاض الامدادات بما يعد اقل من ذلك ( حوالي ٢ر٥ مليون برميل/ يوم من النفط الايراني )، كان السبب في دفع الاسعار الى اعلى بحوالي ١٥٠٪ . وهذا يعد كافيا لحث حكومات الدول المستوردة الكبرى الى العمل على التخلي عن كميات من المخزون عندما يحدث عجز في الامدادات يقل عن مستوى ٧٪ .

فلقد اشارت احدى الدراسات الحديثة* ، الى انه يمكن لقدر صغير من

---

* Robert Belgrave, Oil Supply and Price: Future Crisis Management, Policy Studies Institute and the Royal Institute of International Affaires. A summary of the Study is published in: Petroleum Economist, October 1982, PP. 398 : 399.

المخزون ، يبلغ حوالي ١٥ مليون طن ( حوالي ١١٠ مليون برميل ) ، ان يعمل اذا ما أدير بكفاءة على تجنب تكرار ما أدى الى تصاعد اسعار النفط في ١٩٨٠/٧٩ • حيث يمكن لهذا القدر الصغير من المخزون ان يحافظ على معدلات استهلاك دول وكالة الطاقة العالمية دون انخفاض لمدة ٣٥ يوما ،وذلك بفرض تعرض امدادات النفط للانخفاض بمعدل ٣ مليون برميل/يوم •

وعلى ذلك يبدو لنا انه بترك المخزون ، لما تسيره حاليا من اعتبارات ، لا يمكن ان يقوم بوظيفة انضباطية سليمة في السوق ، بل على العكس من ذلك سوف يعمل على زيادة اضطراب السوق • فلكي يؤدي المخزون دوره السليم ، يتطلب الامر موقفا جادا وايجابيا من حكومات الدول الاعضاء في وكالة الطاقة العالمية ، ليس كل منها منفردة ، ولكن كلهم بصورة جماعية بقرارات من وكالة الطاقة العالمية ، تعمل على ان يلعب المخزون الدور السليم في دعم استقرار السوق •

## النتائج :

لعل بما ألقته الدراسة ، من واقع تجربة العقد الماضي ، من اضواء على ابعاد استقرار وتوازن السوق العالمي للنفط خلال الاجل القصير ، ما يمكن الاستفادة منه ، من اجل تجنب الاضطرابات في الامدادات، ومن ثم الاسعار خلال المستقبل القريب • خاصة وقد اصبحت الرغبة في استقرار السوق ، ليست هدفا يسعى اليه المستهلكون فحسب ، بل يهدف اليه المنتجون كذلك •

ففي هذا الصدد يمكن ان نستخلص الآتي :

- يخضع سعر النفط في تحركه لمراكز قوى ، تتمثل في الاوبك ومجموعة من القوى الاخرى التي تلعب دورها في السوق، فيتحدد سعر النفط نتيجة لتأثير تلك القوى على عرض وطلب النفط الداخل في التجارة العالمية • وبدراسة هذه القوى، والعوامل المؤثرة عليها ،نجد انه لم تعد هناك مبررات منطقية لتكرار ما حدث خلال العشر سنوات السابقة ، من تصاعد فجائي في اسعار النفط ، في ٧٤/٧٣ ، ٨٠/٧٩ • فلقد اصبح العديد من دول الاوبك عند حدودها الدنيا للانتاج بما في ذلك السعودية ، واصبحت البدائل لجانب لا يستهان به من استخدامات النفط على الابواب ، ان لم

تكن مستخدمة فعلا ، وغدا الاقتصاد في استخدام الطاقة يحقق مفعوله على الطلب ، ولا يتوقع ان يعود الاقتصاد العالمي الى معدلات نموه التاريخية خلال عقدي الخمسينات والستينات • ومن ثم فان أي محاولات لاحداث قفزات في اسعار النفط مشيلة للسابقة ، ليست فقط مستبعدة ، ولكنها في الاصل غير ممكنة ، لأنه ليس في مقدرة دول الاوبك تحمل تبعاتها ، فلا يوجد خلال المستقبل القريب أي سند اقتصادي يدعم ذلك • وان كانت احداث العقد الماضي تفيد بأن المحرك لرفع الاسعار لم يكن أبدا المبرر الاقتصادي ، فالاحداث السياسية الهامة التي تعرضت لها منطقة الشرق الاوسط ، كانت هي بمثابة المحرك • الا ان تلك الاحداث ، كانت في الحقيقة مدعمة على الدوام بالسند الاقتصادي ( امكانيات توازن قوى العرض والطلب ) ، والا كان من العسير الاحتفاظ بما تحقق من ارتفاع في الاسعار • فاذا حدث ووقعت خلال المستقبل القريب أي اضطرابات سياسية ، يمكن أن تؤثر على امدادات النفط خلال الاجل القصير ، فان من مصلحة دول الاوبك ان تسعى نحو سد العجز في الامدادات، بزيادة كميات صادراتها من النفط ، حتى تحول دون حدوث قفزات جديدة في الاسعار ، لا يوجد ما يدعمها من مبررات اقتصادية ، ومن ثم لا يترتب عليها الا اضطراب السوق،والاضرار بكل من المنتجين والمستهلكين ، والاساءة الى ابعاد التوازن الطويل الاجل في امدادات الطاقة • وليس بالعسير على الاوبك ان يتولى هذه المسئولية ، حيث انه يتمتع بمرونة كبيرة من زاوية امكانية الحد من تصاعد الاسعار، وذلك لانخفاض مستويات الانتاج الحالية لدول الاوبك بالمقارنة باحجام طاقاتها الانتاجية القصوى ، ولأهمية احجام الطاقة الانتاجية لدول الاوبك التي ترجع اعتبارات استقرار السوق• وان كان من غير المستبعد ان تشذ بعض دول الاوبك عن هذا الاتجاه السليم ، وتعمل على دفع الاسعار الى أعلى ، علاوة على ما يمكن ان تقوم به من دور مثيل الدول المصدرة غير الاعضاء في الاوبك • ولكن لا غبار الى حد ما في ذلك ، طالما لم ينساق سعر نفط القياس للاوبك وراء هذه التيارات التصاعدية لاسعار النفط •

- وقد توجد حاليا مبررات اقتصادية لخفض محدود في اسعار النفط، راجع الى انسياق بعض دول الاوبك خلال قفزة الاسعار الاخيرة نحو رفع الاسعار الى ما يزيد عما كانت تتطلبه الظروف آنذاك ( ظروف العرض والطلب المتوقعة )،وتسعى الاوبك في الوقت الحاضر الي تحقيق خفض السعر باسلوب متعقل، بترك الاسعار الحقيقية للنفط للانخفاض ، مع الالتزام بثبات الاسعار الاسمية ، تجنبا لمخاطر الدخول في سباق خفض الاسعار الاسمية ،

الذي يمكن ان يضر في النهاية كلا من المنتجين والمستهلكين . ويتوقف نجاح الاوبك في مثل هذه الظروف ، سواء في الآونة الراهنة ، او مع تكرار نفس الظروف في المستقبل القريب ، على مدى التزام اعضائه بدور المنتج المتمم لامدادات النفط في السوق ، بأن لا يتم طرح كميات من النفط في السوق ، يرفض المشتري الحصول عليها بالسعر السائد . وبعبارة اخرى يتوقف نجاح الاوبك على مدى التزام اعضائه بعدم تعدي حصص الانتاج المخصصة لكل منهم ، او المحددة لدول الاوبك كمجموعة ، وبعدم اجراء خصومات على الاسعار . وهنا نجد أن مرونة الاوبك وقدرته على مجابهة مثل هذه الظروف ، قد اصبحت محدودة ، نظرا الى ان معظم اعضائه بما في ذلك السعودية قد وصلوا الى ما يقرب الحدود الدنيا للانتاج ، بما يعني خلق صعوبات لدول الاوبك في محاولة السيطرة على جهاز التسعير ، وفي محاولة الحيلولة دون تناقص اسعار النفط. وهنا تتوقف قوة الاوبك ومقدرته على الصمود على مدى مقدرة اعضائه على التضحية لبعض الوقت ، بقبول مستويات دنيا للانتاج ، والمشاركة فيما بينهم في توزيع هذه التضحية ، حتى يظل هناك الحافز نحو الاستمرار في الصمود . والواضح ان الامر يتوقف في النهاية على موقف أهم دول الاوبك و هي السعودية ، ومدى استعدادها لقبول التضحية ، وطوال الفترة التي يتعين عليها قبولها. وقد يلزم ان لا تشعر أنها وحدها عليها ان تتحمل عبء المنتج المتمم لامدادات السوق، فلا بد ان تشاركها في ذلك دول الاوبك الاخرى . وهنا يجب على جميع دول الاوبك ان تلتزم وبجدية بما تتوصل اليه المنظمة من قرارات للمحافظة على استقرار السوق ، وذلك دفاعا عما حققته المنظمة من مكاسب سياسية ( واقتصادية )، وللمحافظة على ما تسعى اليه المنظمة من استقرار في سوق الطاقة ، وسلامة الاقتصاد العالمي. ومن منطلق وعي غالبية دول الاوبك ( وعلى رأسهم السعودية ) بهذه المصالح، ولتفهمهم لطبيعة صناعة النفط ( وما تتطلبه من تعاون وتكامل بين المنتجين ) ، يتوقع الى حد كبير تماسك دول الاوبك في مثل هذه الظروف ، ويتوقع ان يحرصوا على المحافظة على استقرار سوق النفط ، خاصة اذا اقترن ذلك بالمساندة المالية لدول الاوبك للدولة العضو التي تتعرض لظروف اقتصادية صعبة ،وبايجادوسائل الاتصال الطيبة بين الدول الاعضاء ، واستعادة مشاعر حسن النية والثقة بينهم ، اذا ما قدر للحرب الايرانية العراقية للتوقف قريبا باذن الله .

- لا يمكن تجاهل دور المستهلكين فيما يمكن ان يتم من استقرار في سوق النفط خلال المستقبل القريب ، خاصة مع اقتراب دول الاوبك من الحدود

الدنيا لانتاجها ، وصعوبة الدور المطلوب منها للحيلولة دون تدهور أسعار النفط ، كما ذكر في النقطة السابقة • فالمستهلكون يملكون وسيلة المخزون كسلاح ، يمكن استخدامه في المحافظة على استقرار السوق خلال الاجل القصير ، كما يمكن استعماله في تخريب ذلك الاستقرار، وزيادة اندفاع القوى المقلقلة للسوق• والجدير بالاهتمام ان لاحظنا ، ان ما يتحكم في تحركات المخزون من عوامل سائدة حتى الآن يجعله اكثر تأثرا في تحركاته بالعوامل التي تزيد من اضطراب السوق ، سواء في ذلك تحت ظروف سوق المشترين او سوق البائعين • ومن ثم فان قضية المحافظة على استقرار السوق ، ليست مسئولية دول الاوبك وحدها ، ولكنهامسئولية مشتركة ، تلعب الدول المستهلكة دورا فيها • ورغم أهمية الدور المطلوب من الطرفين ، الا أن الاهمية النسبية لكل منهما قد تتفاوت مع اختلاف الظروف ، ومع اختلاف قوة موقف كل منهما من وقت الى آخر• وطالما انه قد اصبح هدف استقرار السوق يهم كلا من المنتجين والمستهلكين ، فانه من مصلحة الدول المستهلكة ،ان تعمل على ترشيد تحركات المخزون• وكما سبق ان أوضحنا، فان ذلك لا يمكن ان يتم بمعرفة حكومات الدول المستهلكة كل على حدة ، فلا بد ان يتم ذلك بما يمكن ان تتخذه وكالة الطاقة العالمية من قرارات ، تعمل على ترشيد تحركات المخزون، ويتفق اعضاؤها على الالتزام بها •

— فاذا اعترف كل من المستهلكين والمنتجين بالحقائق السابقة ، يكون من المصلحة للطرفين ان يتفقا على التعاون معا، بدلا من المواجهة التي سادت العشر سنوات الماضية ، والاستغلال الطويل الذي سبقها• وهنا يمكن بتوفر الجهود الصادقة من جانب كل من الاوبك والدول المستهلكة الكبرى ، ان يتم المساهمة في العمل على استقرار السوق، والمحافظة على معدل نمو معتدل لاسعار النفط، يسمح بالتخطيط السليم للاستثمارات في مجالات الطاقة البديلة ، دون حدوث اختلالات في موازين الطاقة للاجل الطويل • واذا حدث ذلك — رغم صعوبته او حتى استحالته خلال المستقبل المنظور ، لأنه اذا حدث واتفقت المصالح في الاجل الطويل،فان هناك تضارب بينهم خلال الاجل القصير— فقد يكون في ذلك بداية ميلاد نظام اقتصادي عالمي جديد يتعاون فيه كل من الدول الصناعية المتقدمة ودول العالم الثالث • ولاعجب في ذلك ، فلقد كان قرار الاوبك منذ حوالي عشر سنوات في ١٩٧٣ ، بأخذ زمام المبادرة في تحديد اسعار النفط ، اول قرار يصدر في التاريخ الحديث، يعمل على نقل السلطة الاقتصادية بصدد سلعة معينة هامة الى دول العالم الثالث •

المراجـــــــع :


- اكسون - مخزونات النفط العالمية - عالم النفط - المجلد الرابع عشر - العدد ١١ ، ١٢ - اكتوبر ١٩٨١.

- حسين عبد الله - تطور مواقف الدول الصناعية وتحليل آثارها المحتملة على المنتجين - النفط والتعاون العربي - الاوابك - المجلد الثاني - العدد الثالث . ١٩٧٦ .

- جيمس جنسن - ارتفاع الاسعار بعد ١٩٧٨ أدخل سوق النفط مرحلة مطولة من الطلب المتراجع - عالم النفط - المجلد الرابع عشر - العدد ٣١ ، العدد ٣٢.

- راند كوربوريشن - البحث عن بدائل الطاقة : مشكلات عديدة أمام المصادر المتجددة ، والفحم هو البديل الاساسي حتى نهاية القرن الحالي - عالم النفط - المجلد الرابع عشر - العدد ٢٦ - ١٩٨٢/١/٣٠ .

- روبرت مابرو - على المستهلكين أن يتركوا أوبك تدير الاسعار بشكل يعكس الندرة الحقيقية للنفط - عالم النفط - المجلد الثاني عشر - العدد ٢١.

- روبرت مابرو - تخمة كان وضع النفط أو ندرة مشكلة الطاقة مستمرة وكرة الازمات لاتزال في ملعب المستهلكين - عالم النفط - المجلد الرابع عشر - العدد ١٣ .

- صدق محمد عفيفي - تسويق البترول - وكالة المطبوعات - الكويت - ١٩٧٧.

- صلاح الدين الصيرفي - الطاقة الاستيعابية والطلب على العائد وعرض النفط - النفط والتعاون العربي - المجلد السابع - العدد الثاني - ١٩٨١ .

- عالم النفط - المجلد الرابع عشر - العدد ٢٥ ، المجلد الخامس عشر - العدد ١٤ - ٦نوفمبر ١٩٨٢ - المجلد الخامس عشر- العدد ١٩ - ١١ ديسمبر ١٩٨٢ .

- فاضل الجلبي - التطورات الاساسية لهيكل صناعة النفط العالمية - دراسات مختارة في الصناعة النفطية - الاوابك - الدورة الثانية لاساسيات صناعة النفط والغاز ١٩٧٨ - الكويت - ١٩٧٩ .

- محمد سمير - تسعير [illegible] الخام - دراسات مختارة في الصناعة النفطية - الاوابك - الدورة الثانية لاساسيات صناعة النفط والغاز ١٩٧٨ - الكويت - ١٩٧٩ .

- نورالدين آيه الحسن - بعض التطورات الاخيرة ومشكلات الانتاج - عالم النفط - المجلد [illegible] عشر - العدد ١٢ .

- منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول - تقرير أزمة الطاقة وتطوير بدائل النفط - الكويت - مايو ١٩٧٤ .

- وولتر ليفي - النفط وانحطاط الغرب - عالم النفط - المجلد الثالث عشر العدد ١ - ٩ آب ١٩٨٠ .

- A. Al-Janabi, Determinants of Long-Term Demand for OPEC Oil, Edited by M. Abdel-Fadil, Papers on The Economics of Oil, Oxford University Press, Oxford, 1979.

- A. K. Al-Sabah, OPEC Policy: An Introspection, The Fourth Oxford Energy Seminar, 30th August - 10th September, 1982, Oxford, 1982.

- A. Alwattari, Evaluation of International Energy Policies and Their Impact on Arab Countries, Arab Fund for Economic and Social Development & OAPEC, Energy in The Arab World, Vol. 1, Proceedings of The First Arab Energy Conference, March 4 - 8, 1979, Abu Dhabi, Kuwait, 1980.

- A. Attiga, Global Energy Transitions and The Use of OPEC Oil, Edited by M. Abdel-Fadil, Papers on The Economics of Oil, Oxford University Press, Oxford, 1979.

- Countries, MEES, Supplement to Vol. XXV, No. 37, 26 June.

- Financial Times, April 14, 1982.

- M. Halbouty, World Petroleum Reserves & Resources with Special Reference to Developing Countries, Arab Oil & Gas, No. 233, June 1981.

- IEA, IEA's New Energy Outlook Predicts Tightening Oil Market After 1985, MEES, Supplement to Vol. XXV, No. 52, 11 October, 1982.

- H.D. Jacoby & J.L. Paddock, Supply Instability and Oil Market Behavior, Edited by Joy Dunkerley, International Energy Strategy, Proceedings of the 1979 IAEE/RFF Conference, O, G & H, Publishers, Inc., Cambridge, Massachusetts, 1979.

- A. Jaidah, The Pricing of Petroleum, Edited by M. Abdel-Fadil, Papers on the Economics of Oil, Oxford University Press, Oxford, 1979.

- A. Jaidah, The Challenge of the Oil Market, OPEC Bulletin, February, 1982.

- D. Jonathan, Saudi Oil Output Falls to Lowest for 10 years, The Times, Tuesday, August 17, 1982.

- A. Khan & Others, Non-Conventional Energy Sources: Status and Prospects in The World Energy Market, AFESD & OAPEC, Energy in The Arab World, Vol. 1, Kuwait, 1980.

- N.A. Laoussine, Pricing Policy As An Instrument for The Optimum Management of The World's Energy Endowment, Edited by M. Abdel Fadil, Papers on The Economics of Oil, Oxford University Press, Oxford, 1979.

- N.A. Laoussine, Factors Influencing OPEC's Pricing Policies, MEES, Supplement to Vol. XXIV, No. 14, 19 January, 1981.

- H. Lewinsky, Oil Seen Becoming Even More International, Special Supplement PIW (Petroleum Intelligence Weekly), July 12, 1982.

- J. H. Lichtblau, OPEC Now At An Historic Turning Point, Special Supplement PIW, June 8, 1981.

- J. H. Lichtblau, Will OPEC Crude Oil Prices Hold? PIW, March, 1982.

- R. Mabro, Can OPEC Hold the Line?, MEES, Supplement to Vol. XVIII, No. 19, 28 February, 1975.

- R. Mabro, The Dilemma Between Short and Long-Term Oil Prices, Edited by M. W. Khouja, The Challenge of Energy Policies in The Making, Longman, London, 1981.

- R. Mabro, Can OPEC Hold The Price Line? MEES, Supplement to Vol.XXV, No. 21, 8 March, 1982.

- R. Mabro, OPEC's Future Pricing Role May Be At Stake, Special Supplement to PIW, April 19, 1982.

- R. Mabro, The Changing Nature of The Oil Market and OPEC Policies, MEES, Supplement to Vol. XXV, No. 49, 20 September, 1982.

- MEED, Vol. 26, No. 47, 19 - 25 November, 1982.

- MEES, Vol. XXIV, No. 29, 4 May, 1981.

- Kuwait Oil Minister Reviews Oil Market Prospects, MEES, Supplement to Vol. XXV, No. 50, 27 September, 1982.

- MEES, Vol. XXV, No. 12, 4 January 1982; and MEES, Vol. XXVI, No. 11, 27 December, 1982.

- T.H.Moran, Oil Prices and The Future of OPEC, Resources for The Future, Inc., Washington, D.C., March 1978.

- M.S. Nan Nguema, Thoughts on The Future Global Energy Supply, OPEC Bulletin, July 1982.

- OECD, OECD Economic Outlook, December 1981.

- Oil and Energy Trends, Vol. 6, No. 11, Nov. 20th, 1981.

- OPEC, Domestic Energy Requirements in OPEC Member Countries, OPEC Papers, Vol. 1, No. 1, August 1980.

- OPEC, Energy in Developing Countries - Present and Future, OPEC Papers, Vol. 1, No. 2, October 1980.

- OPEC, Facts & Figures - A Comparative Statistical Analysis, Vienna, 1981.

- Pablo Reimpell, Future Structure of the Oil Industry, The Fourth Oxford Energy Seminar, 30th August - 10th Sept. 1982, Oxford, 1982.

- Petroleum Economist, October 1982.

- Pierre, Future Price of Oil (OPEC and Non-OPEC) and of Rival Energies, AFEDS & OAPEC, Energy in the Arab World, Vol. 1, Kuwait, 1980.

- Conservation Seen Driving Force Behind Falling Demand, PIW, Vol. XX, No. 24, June 15, 1981.

- Costly New Energy Projects Collapse in North America, PIW, May 10, 1982.

- No body in Control of Oil Market Now Economist Contends, PIW, Vol. XXI, No. 40, October 4, 1982.

- PIW, Nov. 2, 1981; February 15, 1982; and October 18, 1982.

- Oil Price May Drop to $ 25 If OPEC States Ignore Quotas, Saudi Gazette, Dec. 2, 1982.

- P. Scott, Fuel for Arabia, Saudi Business, June 19, 1981.

- I. Seymour, OPEC and The Supply/Demand Picture, MEES, September 27, 1982.

- Royal Dutch/Shell Group, The Energy Spectrum, Shell Briefing Service, No. 3, London, 1982.

- E. O'Sullivan, Saudi Arabia Absorbing, The Slump in Demand, MEED, Vol. 26, No. 42, 15 - 21 October, 1982.

- E. Symonds, Setback for Synfuels, Petroleum Economist, April 1981.

- The Economist, April 11, 1981.

- P.I.Walters, The Energy Crisis in Perspective, Hydrocarbon Processing, May 1981.

- A. Z. Yamani, The Changing Pattern of World Oil Supplies, Edited by M. Abdel-Fadil, Papers on The Economics of Oil; A Producer's Views, Oxford University Press, Oxford, 1979.

- A. Z. Yamani, World Energy Options and Policies, OPEC Bulletin, Vol. XI, No. 10, October 1981.

- A. Z. Yamani, Problems of The World energy Market, MEES, Supplement to Vol. XXV, No. 26, 12 April, 1982.

- Yamani Optimistic On Oil Market Prospects, MEES, Vol. XXV, No. 49, 20 September, 1982.